القسم الأول

تحولات الفكر والبرامج السياسية

الفصل الأول

تحولات الإسلام السياسى

هل تحول الإسلاميون عن فكرة التغيير باستخدام العنف؟!
دراسة حول
تاريخ وتطور الحركات الإسلامية «الراديكالية» فى مصر.

نبذة تاريخية:

إن البحث فى تاريخ فكرة استخدام العنف ضد السلطة فى مصر فى العصر الحديث، يؤكد أن هذه الفكرة بدأت منذ بداية الأربعينيات على أيدى أحد المنشقين عن جماعة الإخوان، الذى أطلق عليه: شباب محمد «الإسلامى السرى»، ثم تبعه تأسيس الجهاز الخاص داخل جماعة الإخوان، وقام بسلسلة من الاغتيالات السياسية، بدأت بالنقراشى باشا والمستشار الخازندار، وانتهت بحادث المنشية «محاولة اغتيال الزعيم الراحل جمال عبد الناصر».

فى عام ١٩٥٨، بدأ نبيل البرعى تلميذ الشيخ سيد قطب «الأب الروحى للحركات الجهادية فى مصر» وأحد المنشقين عن جماعة الإخوان فى تشكيل تنظيم سرى آخر، ضم إسماعيل الطنطاوى وحسن الهلاوى، ود. أيمن الظواهرى وعلوى مصطفى، وقاد التنظيم خلال هذه الفترة إسماعيل الطنطاوى.

فى عام ١٩٧٣ كون علوى مصطفى ومعه بعض الرفقاء المنشقين عن تنظيم إسماعيل الطنطاوى تنظيمًا آخر باسم «تنظيم الجهاد»، الذى قرر الدخول فى حرب ضد اليهود على حدود قناة السويس، وانضم إليه الملازم عصام القمرى، الذى أصبح بعد ذلك واحدًا من أبرز عناصر حركة الجهاد الإسلامى، حيث قام بقيادة عملية اغتيال السادات عام ١٩٨١ فى حادث المنصة الشهير، وقتل عام ١٩٨٨ أثناء مطاردته بعد هروبه من السجن.

وفى العام نفسه كون د. صالح سرية تنظيمه المعروف باسم «تنظيم الفنية العسكرية»، وضم من العناصر الحركية القديمة حسن الهلاوى، ولكن سرية أعدم عام ١٩٧٥ بعد اتهامه بمحاولة قلب نظام الحكم.

فى عام ١٩٧٥ أنشأ يحيى هاشم «وكيل نيابة» تنظيمًا بالإسكندرية ضم ما يقرب من ٣٠٠ عضو، ولكنه قتل أثناء محاولته اقتحام السجن الذى زج فيه د. سرية ورفاقه.

فى عام ١٩٧٧، كون شكرى مصطفى تنظيم «التكفير والهجرة» لكنه ما لبث أن أعدم فى العام التالى مباشرة.

فى عام ١٩٧٩، تكونت جماعة «الجهاد الإسلامى» على ثلاثة محاور رئيسية: الأولى بقيادة محمد عبد السلام وعبود الزمر، والثانية بالوجه القبلى بقيادة ناجح إبراهيم وكرم زهدى وفؤاد الدواليبى، والثالثة بقيادة كمال السعيد حبيب، الذى خلف الأردنى سالم الرحال، وهذه الجماعة هى التى قامت بعملية اغتيال السادات.

وفى عام ١٩٨٣، بعد حدوث الانشقاق الشهير بين الجماعة الإسلامية والجهاد قام د. أيمن الظواهرى بتشكيل تنظيم «طلائع الفتح».

بالإضافة إلى العديد من التنظيمات الأخرى الصغيرة، لكنها لم تخلف أثرًا كبيرًا كما حدث مع التنظيمات السابقة.

اسم الجماعة	بداية تكوين الجماعة		أهم أهدافها التى خرجت من أجلها
١ - جماعة الجهاد الإسلامى	عام ٦٦	نبيل البرعى	إقامة دولة إسلامية
٢- الجماعة الإسلامية	عام ٧٤	صلاح هاشم و أسامة حافظ	تعبيد الناس لربهم
٣- جماعة الشوقيين	عام ٨٦	شوقى الشيخ	—
٤- جماعة التبليغ	—	إبراهيم عزت	الدعوة إلى الله
٥- جماعة حزب الله المصرية	عام ٨٣	أحمد طارق (توفى)	—
٦- جماعة التكفير والهجرة «المسلمون»	عام ٧٤	شكرى مصطفى	—
٧- الغرباء	—	—	—
٨- الواثقون من النصر	—	—	—
٩- السماوية	عام ٧٤	عبد الله السماوى	—
١٠- التوقف والتبين «الناجون من النار»	عام ٨٧	د. مجدى الصفتى	—
١٢- الفرماوية	عام ٨٠	محمد الفرماوى	—
١٣- الجمعية الشرعية	—	الشيخ محمود خطاب السبكى	إقامة السنة
١٤- الجماعة الشيعية	—	—	—

خارطة بأهم الحركات الإسلامية «الراديكالية» فى جمهورية مصر العربية

المصدر: تقارير غير معلنة لوزارة الداخلية المصرية.

التقسيم النوعى للحركات الإسلامية فى مصر،
الإصلاحى منها والراديكالى

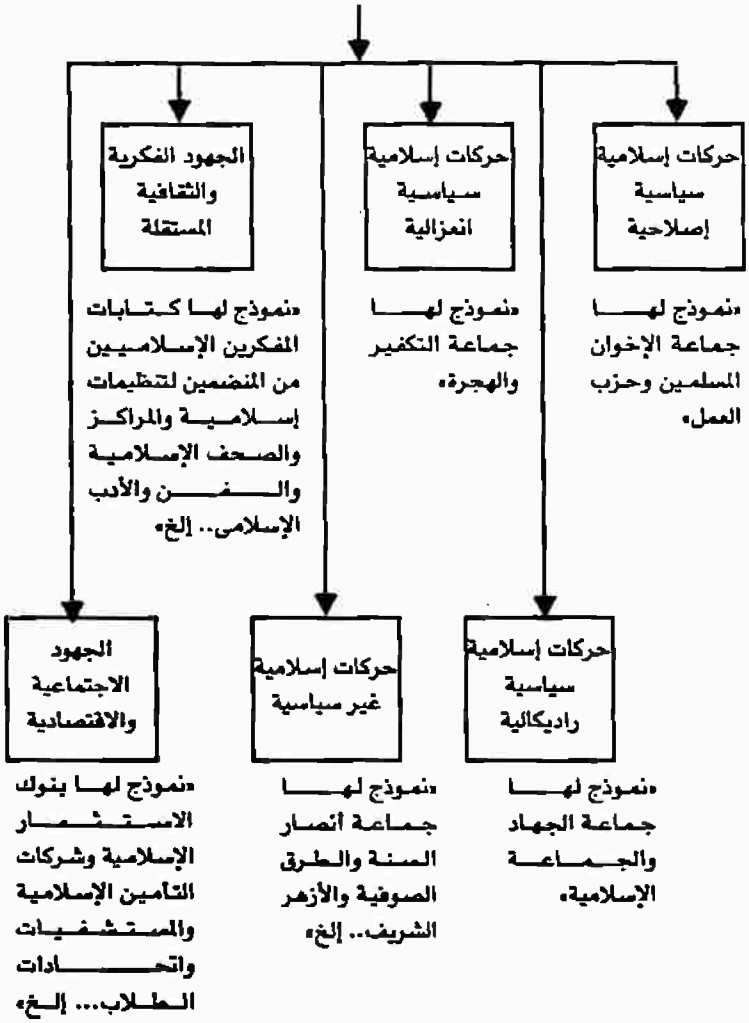

بداية الانشقاق:

يعود الانشقاق بين قادة وعناصر الجهاد الإسلامى إلى الفترة التالية لحادثة المنصة الشهيرة عام ١٩٨١، حيث تم إرساء فكرة الجهاد علانية فى واقع الحركة الإسلامية المصرية، والذى يتمركز حول فكرة مواجهة الأنظمة الحاكمة من أجل إقامة الدولة الإسلامية، وأن هذه المواجهة تكون باستخدام العنف والقوة العسكرية.. لكن سرعان ما حدث الخلاف بين الطلاب من قادة الجماعة الإسلامية وبين بعض العسكريين والسياسيين من قادة الجهاد الإسلامى حول قضية الإمارة، فقد رأى قادة الجماعة الإسلامية أن تكون الإمارة للدكتور عمر عبد الرحمن، الذى كان يعمل مفتيًا لتنظيم الجهاد الإسلامى، فى حين رأى قادة تنظيم الجهاد أن تكون الإمارة لأكثر أعضاء الجهاد وعيًا سياسيًا وعسكريًا، على أن يعمل فى إطار شرعى يقوم بضبطه الشيخ عمر عبد الرحمن، وعلى الرغم من الجهود التى بذلت فى هذا السياق إلا أنه لم يحدث اتفاق بين الفريقين منذ هذه اللحظة، وأصبح هناك فرعان رئيسان هما: الجماعة الإسلامية بإمارة الدكتور عمر عبد الرحمن، وهى المتعارف عليها باسم.. «أخوة صعيد أو قبلى»، «وتنظيم الجهاد بزعامة المقدم عبود الزمر، وهو المتعارف عليه باسم «أخوة بحرى».. لكن الواقع يؤكد أن القوة الفعلية كانت ولا تزال لتنظيم الجماعة الإسلامية فى الحركة الإسلامية والسياسية المصرية.

تأصيل العنف كمبدأ:

تكشف لنا أدبيات الحركة الإسلامية «الراديكالية» فى مصر، خاصة الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد عن فرضية أساسية وضعها قادة الحركة الإسلامية حول الصراع بينها وبين النظام السياسى فى مصر.. حيث تؤكد على أن هذا الصراع، هو صراع بين «الحق والباطل»، فهم يمثلون أصحاب الحق الشرعيين، وأن النظام الحاكم والقائمين عليه، يمثلون الباطل..

إن هذه الفرضية.. «الصراع بين الحق والباطل» وجدت صداها القوى، بخاصة من الناحية النظرية فى أطروحات الحركة الإسلامية «الراديكالية».. حيث يرون أن الصراع بين الحق والباطل، وبين الإيمان والكفر، هو سنة ثابتة لا تتغير أو تتبدل فى تاريخ البشرية.

ولقد اعتبرت الحركة الإسلامية «الراديكالية» أن معاركها مع النظام السياسى المصرى، ليست معارك محلية، بل هى جزء من المعركة الشاملة مع العدو، حيث يرون أن النظام الحاكم يمثل الدرع الواقى للغرب وإسرائيل فى منطقتنا، ولقد ذهبت رؤية الحركة الإسلامية فى هذه المعركة إلى البعد العقائدى، حيث اعتبرتها معركة مقدسة، يترتب عليها نجاح أو فشل معركة القوة الرئيسية.. الصراع بين الحق والباطل «والصراع بين الإسلام وأعدائه».. من هنا بدأت تتأصل فكرة العنف ضد النظام السياسى، لتأخذ شكلا عمليًا وواقعيًا، من خلال الكثير من

العمليات الموجهة، التى قصدت أجهزة الأمن والاستنزاف الاقتصادى، والإحراج العالمى، الذى تمثل فى ضرب السياحة والسائحين الأجانب بمصر، ومن أبرزها حادثتا فندق أوروبا والأقصر.. لكن السؤال الذى يفرض نفسه بقوة.. كيف تم ترسيخ مبدأ الاغتيالات فى مدركات الحركة الإسلامية «الراديكالية» فى مصر؟

● أولا: الإرهاب:

تجمع الوثائق المتوافرة عن الحركة الإسلامية «الراديكالية» خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، على مفهوم محدد للإرهاب من منظور الإسلام كما تؤمن به.. حين ترى أنه «ضرورة لإرهاب أعداء الله، وحين تراه تكملة لرسالة الدعوة الإسلامية السلمية القائمة على الرحمة والمجادلة بالتى هى أحسن، والداعية إلى إقامة الدولة الإسلامية وتحكيم شرع الله بين الناس، وحين لا تتم الاستجابة الطبيعية من أولى الأمر والقائمين على مصالح العباد، يكون السيف هو البديل الطبيعى. و«السيف» حين يترجم إلى لغة وخطاب معاصر، يسمى عنفًا أو إرهابًا.

وفى هذا المعنى تقول أدبيات الحركة الإسلامية «الراديكالية»: عندما تحاجج بأن الإسلام هو دين الرحمة والسلام، ولماذا تيأس سريعًا وتلجأ إلى الإرهاب والعنف، يقولون: «نعم هو دين رحمة وسلام، ولكن إذا وقع العدوان على سلطان الله، فلا رحمة ولا سلام لمن ارتكب هذا الجرم الشنيع.. بل يصبح الجهاد والإرهاب والقوة والعنف هى الوسائل التى بها نستعيد الحقوق الإلهية، وعلى رأسها الحكم «بحكم الله وشرعه».

وإذا تناولنا الأهداف المطروحة للإرهاب فى الإسلام، نجدها وفقًا لما يراه أعضاء الحركة الإسلامية «الراديكالية».

أ- جزاء الكافرين على كفرهم، حيث تتدخل القوة الإلهية لتلقى فى قلوب الكافرين الرعب، كما قال الله تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ بل إن الإرهاب تمتد آثاره، حتى يصبح المؤمنون مطالبين بإحداثه فى الكافرين، كما قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾، وقال القرطبى: «يعنى تخيفون به عدو الله وعدوكم من اليهود وقريش وكفار العرب وآخرين من دونهم يعنى فارس والروم».

بل يصبح الإرهاب عملا صالحًا يجازى الله عليه عباده الصالحين، كما قال ابن كثير فى قوله تعالى: ﴿وَلا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ﴾، أى ينزلون منزلا يرهب عدوهم...»،

﴿ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾.

ب - حتى يحفظ الكافرون عهودهم مع المؤمنين، لقوله تعالى: ﴿ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ حيث قال سعيد بن جبير: المعنى أنذر بهم من خلفهم. وقال أبو عبيد: هى لغة قريش، شرد بهم، سمع بهم.. وقال الضحاك: نكل بهم. وقال الزجاج: افعل بهم فعلا من القتل تفرق به من خلفهم.

جـ - الإرهاب كقوة ضاربة فى صف المؤمنين تحسم المعركة مع أعدائهم، حيث تتدخل القدرة الإلهية لدعم القوات المجاهدة الإسلامية، مستخدمة سلاح الرعب، كما قال تعالى: ﴿ سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴿١٢﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾.

د- الإرهاب كحرب نفسية للكفار والمنافقين تقى المؤمنين من شرورهم، كما قال الرازى فى قوله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾، «ذلك أن الكفار إذا علموا كون المسلمين متأهبين للجهاد ومستعدين له، مستكملين لجميع الأسلحة والآلات خافوهم، وذلك الخوف يفيد فى أمور كثيرة:

الأول: أنهم لا يقصدون دخول دار الإسلام.

الثانى: أنه إذا اشتد خوفهم، فربما التزموا من عند أنفسهم جزية.

الثالث: أنه ربما صار ذلك داعيًا لهم إلى الإيمان.

الرابع: أنهم لا يعينون سائر الكفار.

الخامس: أن يصير ذلك سببًا لمزيد الزينة فى دار الإسلام.

هـ - حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله... وحتى يوقف العدوان على سلطان الله فى الأرض، ويتوقف إيذاء المؤمنين لقوله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ والفتنة كما قال ابن عباس وقتادة والربيع والسدى وغيرهم: «الفتنة، الشرك وما تابعه من أذى المؤمنين».

وقال القرطبى «وقاتلوهم» أمر بالقتال لكل مشرك فى كل موضع. وقال أيضًا: وهو أمر بقتال مطلق لا بشرط أن يبدأ الكفار، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾، وقال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله».

وقال الرازى: «قاتلوهم حتى تظهروا عليهم فلا يفتنوكم عن دينكم، فلا تقعوا فى الشرك».

وقال أيضًا.. «وقاتلوهم حتى يزول الكفر ويثبت الإسلام، وحتى يزول ما يؤدى إلى العقاب ويحصل ما يؤدى إلى الثواب، ونظيره قوله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾، وفى ذلك بيان أنه تعالى أمر بالقتال بهذا المقصود.

وفى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾.

إن الإرهاب الإسلامى كما تقول وثائق الحركة الإسلامية «الراديكالية» فى مصر لا يخضع لذلك التفسير الذى يقول: إنه رد فعل لظروف سياسية واجتماعية واقتصادية سيئة، بل ليس رد فعل على الإطلاق،، لأنه قد يصبح فى بعض الأحيان هدفًا لذاته، لأنه يصبح واجبًا شرعيًا. «وإذا قلنا: إن حل المشاكل التى نتج منها الإرهاب غير الإسلامى، وبالاستجابة لكل مطالبه سيقضى على هذه الظاهرة، فإن هذا النوع من الاستجابة لحل مشكلة الإرهاب الإسلامى -كما يقول الغرب الآن- تنازل قيادة الجاهلية العالمية عن مكانتها لتقديم القيادة الإسلامية الممثلة فى الخلافة الراشدة، وهذا مطلب يستحيل تحققه طواعية، لذا تلجأ القيادة الجاهلية حتمًا إلى مواجهة الإرهاب الإسلامى، مهما كانت النتائج، ولكن هل ستحقق الأهداف الموضوعة لمكافحة الإرهاب الإسلامى؟! تجيب وثائق الحركة: «وهنا نجزم بأن هذا لن يتحقق».

فالفساد فى النخبة الحاكمة، ومع الظلم الاقتصادى والاجتماعى صار شديد الوطأة على الشرائح والقوى الاجتماعية الفاعلة فى مصر، وفى مقدمتها الحركة الإسلامية «الراديكالية».. لذا كان العنف هو رد الفعل الطبيعى لمقاومة هذا الظلم، خاصة بعدما أوصدت فى وجهه كل أبواب التغيير السياسى والاجتماعى وقنوات التعبير السلمية.

من هنا توالدت آلية العنف المتبادل، والتى سماها النظام السياسى فى مصر ووسائل إعلامه، «الإرهاب»، فى محاولة لتشويه عمليات الاحتجاج الاجتماعى والسياسى الطبيعية، التى تحدث بشكل يومى ودائم..

ولكن إلصاق صفة «الإرهاب» بالحركة الإسلامية «الراديكالية» وممارساتها تجاه النظام لم يرهبها، بل دفعها إلى المزيد من «الإرهاب»، وفقًا لتعريفات النظام السياسى، ودفعها أيضًا إلى محاولة تحديد مقصودها لهذا المفهوم وغيره من المفاهيم التى تتصل به، مثل الاغتيال والعنف الدينى.. إلخ.

● **ثانيًا: الاغتيالات فى مدركات الحركة الإسلامية «الراديكالية» فى مصر:**

ينبع مفهوم الاغتيالات لدى الحركة الإسلامية «الراديكالية» «الجهاد والجماعة» من فهمها الصريح للنص القرآنى، فهم يتبنون قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ

حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ ويعتمدون شرح القرطبى لهذه الآية، والذى يرى:المرصد هو الموضع الذى يرقب فيه بالعدو، أى اقعدوا لهم فى مواضع الغرة حيث يرصدون، ويقول أيضًا: وفى هذا دليل على جواز اغتيالهم قبل الدعوة»، ويعتمدون شرح ابن كثير الذى يرى: ﴿احْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾. «أى لا تكتفوا بمجرد وجدانكم لهم، بل اقصدوهم بالحصار فى معاملتهم وحصونهم، والرصد فى طرقهم ومسالكهم حتى تضيقوا عليهم الواسع وتضطروهم إلى القتل أو الإسلام».

أما عن ضرورة عمليات الاغتيال، فإنهم يقطعون بأن تحديد ملامح المرحلة التى يعيشون فيها وتوصيف طبيعة الواقع الذى يتحركون فيه يدعوانها إلى ممارسة هذا النوع من العمليات.. فكيف يكون ذلك؟!

تؤكد الوثائق أن الحركة الإسلامية «الراديكالية» من وجهة نظرهم بطبيعتها الانقلابية، تسعى لإحداث التغيير الشامل والجذرى فى كل مناحى الحياة، التى تشربت وتشبعت بالجاهلية، وهذا التغيير يستلزم دون نقاش إجراء مواجهات مع الجاهلية على كل المستويات والأصعدة لإحداث الانقلاب المنشود فى عالم القيم والتصورات والمفاهيم والواقع.

والحركة التى تفهم هذا الفهم وتتحرك من منطلقه لا بد وأن تواجه بكل شراسة من دعاة الجاهلية وحماتها.. فلا ينتظر بحال من الأحوال أن تظل الجاهلية تمارس دور المشاهد لمسلسل التغيير الإسلامى دون أن تتحرك لمواجهته ومجابهته، وهذه المواجهة الجاهلية ستكون أيضًا على كل الأصعدة، وبكل الأساليب.

وهنا تبدأ أهمية الاغتيالات من وجهة نظر الحركة الإسلامية «الراديكالية» فى الردع لمن يحاربون الإسلام ويلقون الشبهات أمام تقدمه وانطلاقه لتحرير الأرض من الطواغيت والأصنام المعبودة من دون الله. والإسلاميون - أنصار تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية - يرون أن المتأمل لسيرة رسول الله ﷺ، يجد هدف الردع والإرهاب وكف الأذى غالبًا على عمليات الاغتيال التى قام بها أصحاب رسول الله ﷺ، فنجد عملية اغتيال «عصماء بنت وائل» لأنها كانت تعيب الإسلام وتؤذى رسول الله ﷺ، وتحرض عليه وتقول الشعر، تهجو المسلمين فى مسجد بنى خطمة، وعملية اغتيال «أبى عفك» كانت لأنه يحرض على رسول الله ﷺ، ويقول الشعر، وكان ممن زاد نفاقه، وعملية اغتيال «كعب بن الأشرف» كانت لأنه كما ورد، كان شاعرًا يؤذى رسول الله، وعملية اغتيال «أبى رافع» كانت لأنه ممن حزَّب الأحزاب على رسول الله ﷺ، وعملية اغتيال «أسير بن لزام» لأنه كان يجمع الناس لحرب رسول الله ﷺ فى عقر داره، وعملية اغتيال «الأسود العنسى» كانت لأنه ادعى النبوة، وغيرها من عمليات الاغتيالات الأخرى ضد من يكيدون للإسلام ولرسول الله ﷺ.

ويرى تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية أنه إذا تأملنا فى الواقع اليوم لوجدنا أن الأمر قد تجاوز الهجاء لرسول الله ﷺ والإسلام والمسلمين، ليبلغ مستويات أعتى من الفكر الجحود، فالاستهزاء بشرع الله من وجهة نظر تنظيم الجهاد أصبح من سمات من يسمون بالمفكرين والساسة فى هذا البلد، والتهكم والسخرية من أحكام الإسلام صار من الواجبات عند دعاة العلمانية، والسب والتهديد مستمر ومتواصل من قادة أجهزة الأمن من هجومهم الشرس على الشباب المسلم، الذى رضى بالله ربا وبالإسلام دينًا وبمحمد ﷺ نبيًا ورسولا.

وجاء النصارى أيضًا ليقولوا: إننا لم نغب عن المعركة المعلنة على الإسلام، فها هم يلقون المادة التى تطبع الصليب على زى المحجبات، ولا يفوتنا أن نذكر اليهود الذين جاءوا بكل أساليبهم الماكرة تحت اسم التطبيع، ليحولوا الشارع المصرى إلى شارع لـ «الدعارة»، طمعًا منهم فى إيقاف الزحف الإسلامى الذى يهددهم.

وقد حددت الحركة الإسلامية «الراديكالية» تصورًا كاملا لمن تنطبق عليهم شروط الاغتيال وفقًا لرؤيتهم الخاصة فى هذا الشأن، على النحو التالى:

أ- قيادات الدولة العلمانية الجاهلية، سواء القيادات السياسية أو القيادية الأمنية، لأن هؤلاء، فضلا عن ممارستهم الكفر البواح بالحكم بشرائع وضعية - ما أنزل الله بها من سلطان ومحاربة الإسلام والمسلمين، ووقوفهم حائلا دون دعوة الله عز وجل أن تنتشر، فهم أيضًا يمكنون للكفر الوافد لكى يباشر دوره، ولكى يمارس عربدته.

ب- القيادات التى تدعو إلى الأفكار الجاهلية، العلمانية أو الشيوعية، ويتصدون لدعوة الإسلام، سواء بالتحريف أو التشويه أو إلقاء الشبهات فى الطريق.

جـ- القيادات الصليبية التى تباشر التبشير.

د- اليهود والأمريكيون، الذين تعج بهم شوارع القاهرة والمناطق الساحلية، والذين ينفذون بتواجدهم فى مصر مخططات طويلة الأمد، تهدف إلى إجهاض الصحوة الإسلامية، فهم يقومون برصد المد الإسلامى بكل أشكاله، ويقومون بإجراء الدراسات الاجتماعية وغيرها على الحركة الإسلامية، وهم بعد فشلهم الذريع بالتنبؤ أو توقع ثورة إسلامية شاملة، يحاولون اليوم أن يتلافوا هذا العيب بأن يجندوا جيوشًا لهم داخل المجتمعات الإسلامية، ليعلموا ما بداخلها، وفضلا عن ذلك فهم يساهمون فى نشر الإباحية والتحلل الأخلاقى بين طبقات الشعب.

هـ- يأتى بعد ذلك الدور الغربى، الفرنسى والإنجليزى والألمانى والإيطالى، وهو دور مكمل لدور اليهود والأمريكيين فى السعى نحو السيطرة الكاملة على مصر، عبر بث كل أساليب ووسائل التبعية، المباشرة وغير المباشرة، السياسية منها أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية.

أما الأهداف المرجوة من وراء عمليات الاغتيال ضد الفئات السابقة الذكر، فهى إضعاف النظام، وإبراز عدم الكفاية الأمنية، والتهوين من قدره مما يبث الأمل ويقوى عزائم حركة الثورة الإسلامية. وهذه العمليات أيضًا من وجهة نظرهم، تحقق تمهيدًا لمسيرة الدعوة، حيث إنه بإزالة هذه الطواغيت، يزول كم هائل من الشبهات الملقاة فى الطريق، كما أنها تحقق الردع لكل من تسول له نفسه بالدعوة إلى هذه الأفكار الجاهلية أو التشكيك فى دين الله..

ذلك هو المفهوم والتطبيق لكلمة الاغتيال كما تراه حركتا الجهاد الإسلامى والجماعة الإسلامية فى مصر.. فعندما سئل عبود الزمر: إنهم يقولون عنكم إنكم متطرفون وإرهابيون، فماذا تقول؟ أجاب: «إننى أقول بكل بساطة -ولله الحمد- إننا نتمسك بديننا الحنيف، غير عابئين بما يقال عنا، فلقد اتهم النبى ﷺ بالجنون وبالسحر، وغير ذلك من التهم الباطلة، ونحن لسنا بأفضل من رسول الله الكريم. ثم إن جماعتنا تلتزم منهج الأمة الوسط، فهمًا واعتقادًا... فنحن لا نأخذ بالآراء الضعيفة أو الشاذة، بل إن القضايا التى يتهمنا فيها خصومنا بأننا متطرفون، هى فى حقيقتها قضايا مجمع عليها من العلماء، فمثلا إجماع الأمة مستقر على: كفر الحاكم المستبدل للشرائع، وعلى وجوب نصب الإمام المسلم العادل، وعلى وجوب ارتداء المرأة للنقاب، حال الفتنة وغير ذلك من أمور.. كما إننا نحترم الرأى المعتبر شرعًا، وإن كنا نؤمن بخلافه، ولا نحمل الآخرين على ترك رأى يسوغ اتباعه، ونبشر ولا ننفر، ونيسر ولا نعسر، ولا ينبغى لأحد أن يعتب علينا إن نحن أخذنا بعزائم الأمور أو أخذنا على أنفسنا بما هو أحوط لدينا.. ومن حقنا أيضًا أن نتساءل أين الوسط الذى قاسوا عليه التطرف؟ فهم لم يطرحوا علينا بديلا إلا السكوت على المعاصى والمنكرات والعدوان على الشرع.. إننا نوقن أنهم قاسوا ما نحن عليه بتفريطهم فى أمور الدين، فبدا «البون» شاسعًا، فعدوا بذلك موقفنا تطرفًا. ومواجهتنا للعصاة باليد واللسان أو قتالنا للكفار الخارجين عن الشرع أو دفاعنا عن إسلامنا وعقيدتنا.. عدوا ذلك كله إرهابًا».

هذه هى رؤية مقتبضة لمفهومى الإرهاب والاغتيال فى مدركات الحركة الإسلامية «الراديكالية» فى مصر، ولكنها رؤية قد يعيبها إسقاط الواقع السياسى بمستجداته وقضاياه المتجددة، وإغفال التركيبة النفسية الخاصة للشعب المصرى، والتى لا تحبذ العنف وتميل إلى الاعتدال.. وهو ما حاولت الحركة أن تتجنبه، ونجحت فيه إلى حد كبير، خاصة مبادرة إيقاف العنف وكتب المراجعات الفكرية لقادة الجماعة الإسلامية، والاتجاه نحو النضال السياسى العلنى، من خلال القنوات الشرعية للدولة، وهو الاتجاه لتكوين أحزاب إسلامية سياسية جادة، تكون قادرة على التعامل الفعال مع قضايا الوطن الداخلية، وقضايا الأمة الخارجية.

الهيكل العام للجماعة الإسلامية فى مصر فى بداية تكوينها

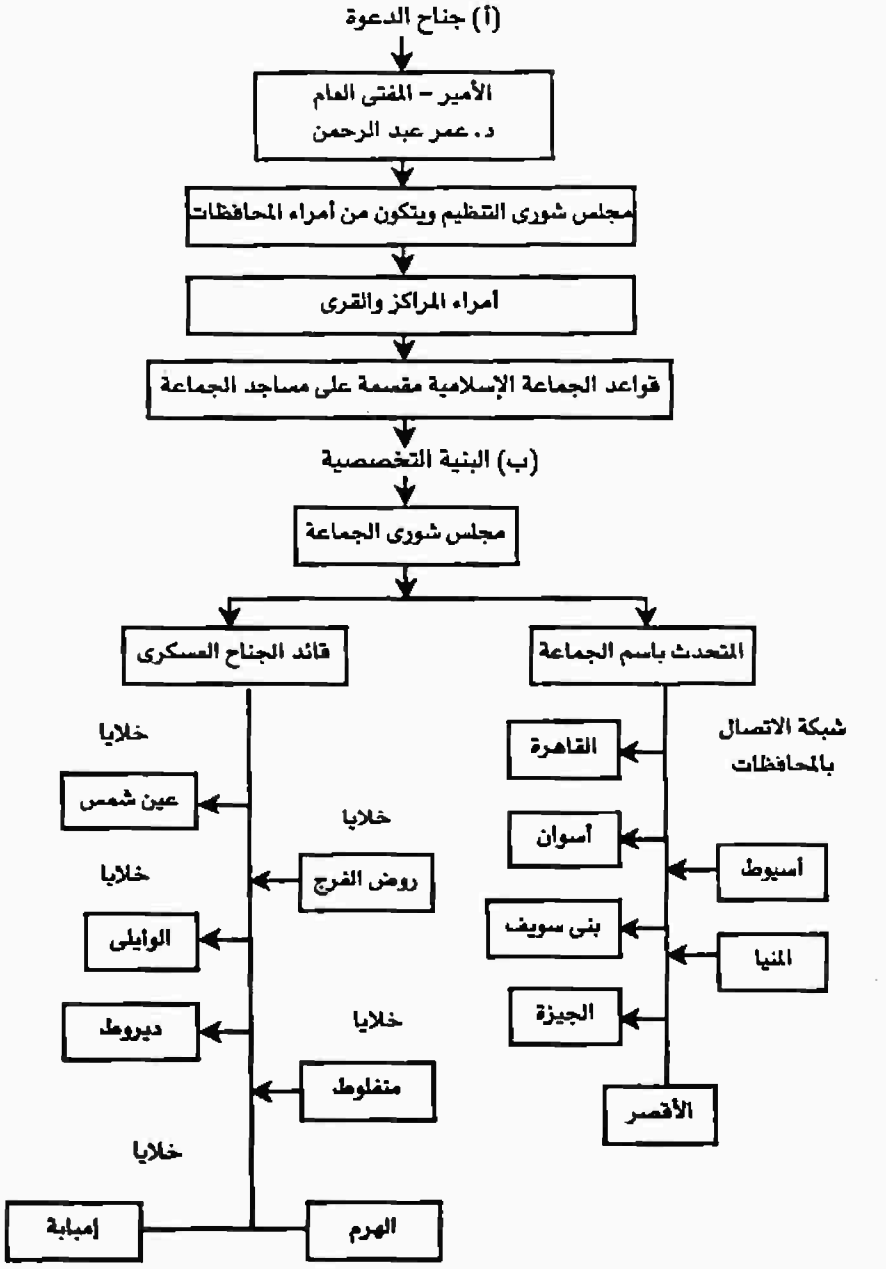

المصدر: تقارير غير معلنة لوزارة الداخلية المصرية.

الهيكل العام لجماعة الجهاد فى مصر فى بداية تكوينها

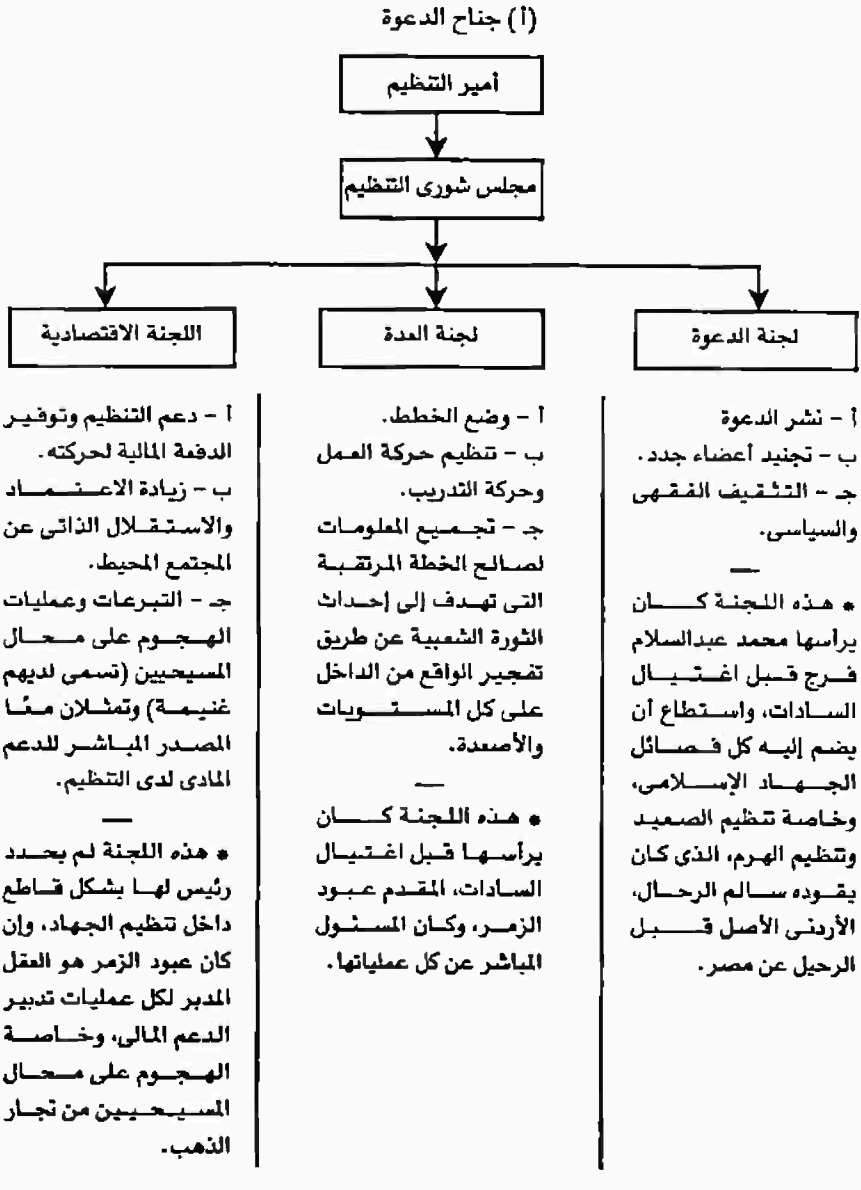

المصدر: وثائق تنظيم الجهاد الإسلامى فى مصر.

نتائج العنف المتبادل بين الإسلاميين والسلطة في مصر

من عام ١٩٩١ - ١٩٩٧

أولا: قضايا السياحة:

أ - عدد الحوادث ٢٥ حادثة.

ب - عدد الوفيات ٩٣ أجنبيًا.

جـ - عدد المصابين ٦٨ (٤٧ أجنبيًا- ٢١ مصريًا).

أبرز هذه القضايا كانت القضية رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٩٢ أمن دولة عليا، والمقيدة برقم ٦/٩٣ عسكرية عليا، وشملت كل قضايا التعدى على الحافلات السياحية والمحال السياحية والبواخر النيلية السياحية. والقضية رقم ٨٨١/٩٣ إدارى قصر النيل، وهى انفجار عبوة ناسفة بمقهى وادى النيل بالتحرير.

أشهر هذه الحوادث على الإطلاق، حادث قتل ١٨ سائحًا يوم ١٨ مارس عام ١٩٩٦ أمام فندق أوروبا بالجيزة وحادث الدير البحرى بالأقصر يوم ١٧ نوفمبر عام ١٩٩٧، وقتل فيه ٥٨ أجنبيًا.

ثانيًا: قضايا التعدى على الأقباط:

أ - عدد الحوادث ٣١ حادثة.

ب - عدد الوفيات ٤٢ مواطنًا.

جـ - عدد المصابين ٥٢ مصابًا.

وأبرز هذه القضايا، القضية رقم ٩٤٦٥/٩١ إدارية قسم إمبابة، خاصة بالأحداث الطائفية، وثانيها القضية رقم ٣٢٣/٩٢ أمن دولة عليا حوادث عنف بأسيوط، حادث أبو قرقاص عام ١٩٩٧.

ثالثًا: قضايا التعدى على رجال الشرطة:

أ- عدد الحوادث ٨٣ حادثة.

ب- عدد الوفيات ٣٨٢ (رجال شرطة وعناصر من الجماعة الإسلامية ومواطنون).

جـ- عدد المصابين ٤٠٠ (رجال شرطة وعناصر من الجماعات الإسلامية ومواطنون).

المصدر: تقارير غير معلنة لوزارة الداخلية المصرية.

رابعًا: قضايا التعدى على المرافق العامة:

أ - التعدى على مطار أسيوط ووفاة ٤ مواطنين وإصابة ٩ آخرين.

ب - التعدى على البنوك.. والإجمالى (١١ قضية).

خامسًا: قضايا التعدى على نوادى الفيديو:

عدد الحوادث ١٢ حادثة، ولا توجد وفيات، وكان عدد المصابين ٥ أشخاص.

سادسًا: قضايا التعدى على دور السينما:

أ - عدد الحوادث ٩ حوادث.

ب - عدد الوفيات ٤ أشخاص (من الجماعات الإسلامية).

جـ - عدد المصابين ٨ أشخاص (من الجماعات الإسلامية ومواطنين).

سابعًا: اغتيال شخصيات عامة:

أ - عدد الوفيات ١.

ب - عدد المصابين، (أبرزهم وزير الإعلام محمد صفوت الشريف).

أهم هذه الحوادث كانت اغتيال الكاتب فرج فودة، ومحاولة اغتيال ١٤ آخرين، منهم الكاتب والأديب نجيب محفوظ.

ثامنًا: قضايا التخطيط للقيام باغتيال شخصيات عامة:

لم يتم تحديد عددها والشخصيات المراد اغتيالها بدقة.

المصدر: تقارير غير معلنة لوزارة الداخلية المصرية.

نماذج من أحداث السياحة فى مصر

فى الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٧

١- إلقاء قنبلتين على معبد الكرنك بالأقصر (يوم ٢٤ يونيو عام ١٩٩٢).

٢- اعتداء على أتوبيسين للسياحة فى إسنا وقنا (اغسطس ١٩٩٢).

٣- اعتداء بالرصاص على باخرة سياحية بالقرب من المنيا (أكتوبر ١٩٩٢).

٤- إطلاق الرصاص على أتوبيس سياحى عند دبروط ومقتل سائحة إنجليزية (أكتوبر ١٩٩٢).

٥ - إطلاق الرصاص على أتوبيس سياحى فى محافظة قنا وإصابة ٦ أشخاص (نوفمبر ١٩٩٢).

٦- إطلاق النار على أتوبيس سياحى فى أسيوط (يناير ١٩٩٣).

٧- إلقاء عبوة ناسفة على أتوبيس سياحى فى الهرم (يناير ١٩٩٣).

٨- إلقاء ثلاث عبوات ناسفة على أتوبيس سياحى فى الهرم (فبراير ١٩٩٣).

٩- إطلاق النار على أتوبيس سياحى فى منفلوط بأسيوط (فبراير ١٩٩٣).

١٠- انفجار تحت نفق شارع الهرم بجوار أتوبيس سياحى (مايو ١٩٩٣).

١١- حادث فندق أوروبا بشارع الهرم، وقتل ١٨ سائحًا يونانيًا (يوم ١٨ مارس ١٩٩٦).

١٢- حادث الأقصر، الذى أودى بحياة ٥٨ أجنبيًا، و٤ من رجال الشرطة، فضلا عن ٦ من عناصر الجماعة الإسلامية الذين نفذوا العملية (يوم ١٧ نوفمبر ١٩٩٧).

يلاحظ من خلال هذا النموذج ارتفاع أعداد العمليات المسلحة من قبل الجماعات الإسلامية ضد السياحة أعوام (٩٢-١٩٩٣)، وندرتها خلال الفترة (يونيو ١٩٩٣ حتى مارس ١٩٩٦) ثم عودتها لنشاطها من جديد لضرب السياحة خلال عامى (٩٦-١٩٩٧)، وبعدها توقفت نهائيًا عن هذه العمليات، خاصة بعد إطلاق مبادرة وقف العنف من قبل الجماعات الإسلامية «الراديكالية».

المصدر: تقارير غير معلنة لوزارة الداخلية المصرية.

التحول التاريخى للعمل السياسى العلنى:

لقد بدأ التحول الحقيقى لدى الجماعات الإسلامية «الراديكالية» فى مصر من عام ١٩٩٦، وتحديدًا بعد أن تأكد للعديد من قادة الحركة «الراديكالية» عدم جدوى العمل المسلح من تحقيق الأهداف والغايات المرجوة منه، فأرادوا أن يتحركوا تحركات سياسية من أجل قطع الحصار المفروض على قطاعات واسعة من الحركات الإسلامية، وتقنين الواقع لصالح التيار الإسلامى، والتواصل مع الشعب من خلال القنوات الشرعية، التى تتمثل فى العمل السياسى العلنى، خاصة وأن الفترة الممتدة منذ نهاية السبعينيات وحتى عام ١٩٩٧، قد شهدت صراعًا داميًا بين الحركة الإسلامية وأجهزة الدولة، ورغم العديد من العمليات الناجحة التى نفذتها عناصر الحركة «الراديكالية» خلال هذه الفترة، والتى كان لها تأثيرها المباشر فى إحراج نظام الحكم، إلا أن الخسائر التى منيت بها الحركة كانت أكثر من الإيجابيات التى تحققت..

كل ذلك كان دافعًا لإطلاق مبادرة وقف العنف فى الخامس من يوليو عام ١٩٩٧، من قبل محامى الجماعات الإسلامية «الراديكالية» الأشهر «منتصر الزيات»، الذى تقدم بمفاجأة للجميع أثناء محاكمة بعض المتهمين من تنظيم الجماعة الإسلامية أمام القضاء العسكرى، حيث ألقى بيانًا وصفه بأنه مهم، تضمن مبادرة عاجلة لإيقاف العنف من قبل تنظيم الجماعة الإسلامية والجهاد الإسلامى منذ ذلك التاريخ، وأعلن أن الذين وقّعوا على هذه المبادرة فى مقدمتهم: كرم زهدى وناجح إبراهيم وفؤاد الدواليبى وحمدى عبد الرحمن وعلى الشريف، وهم من أبرز قادة ومؤسسى تنظيم الجماعة الإسلامية وأعضاء مجلس شورته، وأيضًا المقدم عبود الزمر أمير تنظيم الجهاد الإسلامى وتبعه فى تأييد المبادرة كل من طارق الزمر وصالح جاهين وأنور عكاشة، وهم من أبرز قادة التنظيم، وتلاهم صفوت عبد الغنى وممدوح على يوسف وضياء الدين خلف وأسامة حافظ، أبرز القادة المؤسسين للجماعة الإسلامية، وكان أبرز مؤيديها الشيخ عمر عبد الرحمن مفتى الجماعة الإسلامية، وذلك من سجنه بالولايات المتحدة، وهى الخطوة المهمة التى كان لها أكبر الأثر فى ارتفاع أعداد مؤيديها فى الفترة التالية، حيث تبعه مجدى الصفتى أبرز قيادى فى جماعة التوقيف والتبين، وسيد إبراهيم وياسر قطامش من أبرز قيادات حزب الله المصرى.. ولكن مع ذلك فقد عارضها البعض، وفى مقدمتهم: رفاعى طه الذى كان يتولى قيادة مجلس شورى الجماعة الإسلامية ود. أيمن الظواهرى الذى قام بتأسيس «تنظيم القاعدة» مع أسامة بن لادن وضم إليه الرافضين لهذه المبادرة، إلا أنهم يمثلون قلة مقارنة بالأغلبية الساحقة التى وافقت وأعلنت تأييدها الكامل لهذه المبادرة، وعملت بها فعليًا. ولكى يستبين الأمر لا بد أن نوضح أن من أهم العوامل التى

ساهمت فى نجاح واستمرار مبادرة إيقاف العنف فى مصر، ويأتى فى مقدمتها الدراسات التى صدرت لرموز الحركة الإسلامية أمثال: الشيخ محمد المقرئ، الذى أصدر دراسة بعنوان «حكم قتل المدنيين»، التى تعرض فيها لأحكام شرعية تتعلق بحوادث الاعتداء على السائحين الأجانب والأقباط، وتوصل فيها إلى عدم جواز قتل المدنيين بصفة عامة من غير المحاربين، وأيضًا عدم جواز قتل الأقباط من غير المحاربين، وأيضًا عدم جواز قتل السائحين الأجانب من غير المحاربين، وكذلك دراسة المهندس صلاح هاشم، أحد مؤسسى الجماعة الإسلامية حول أسباب الصراع بين الجماعات الإسلامية والنظام الحاكم، وقد توصل فيها إلى الأخطاء التى دفعت إلى تطور الصراع الحادث بهذا الشكل، وأكدت الدراسة على أن فترة الصراع هذه قد كشفت جليًا أن النتائج دائمًا لم تكن فى صالح أبناء الحركة الإسلامية، بينما البلاد التى شهدت ممارسة حقيقية للنضال السياسى، قد نجحت فى احتواء المؤامرات والمخططات التى تحاك ضد عناصر الحركة الإسلامية من أجل استئصالها والإجهاز عليها تمامًا..

كل هذه الأسباب كانت دافعًا قويًا نحو التحول السياسى، الذى تبلور عمليًا فى طلب منتصر الزيات.. محامى الجماعات «الراديكالية» فى أغسطس عام ١٩٩٧ بالترخيص للجماعة الإسلامية بالعمل السياسى العلنى، ثم أخذ الأمر يتطور بصورة أكثر عملية عن طريق تقديم بعض الإسلاميين الذين يحسبون عمليًا على الجماعات الإسلامية «الراديكالية» بمشروعات سياسية إسلامية، حيث تقدم ممدوح إسماعيل، ومعه مجموعة من الإسلاميين بطلب رسمى لإنشاء حزب إسلامى سياسى باسم «الشريعة»، وهو المشروع السياسى الذى أحدث دويًا شديدًا على الساحة السياسية المصرية، نظرًا لما يحمله من أفكار جادة وحلول جذرية للعديد من القضايا المهمة، التى تتعلق بمستقبل الأمة الإسلامية، فضلا عن حصوله على تأييد ومباركة الأغلبية العظمى من قادة وعناصر الحركة الإسلامية فى الداخل والخارج، وتبعه جمال سلطان بتقديم أوراق تأسيس حزب إسلامى سياسى باسم «الإصلاح - الإسلامى الاجتماعى سابقًا» ومعه بعض الإسلاميين إلا أنه لم يكن فى قوة سابقه، لكنهما رُفِضا من قِبَل لجنة الرفض المصرية المسماة بلجنة شئون الأحزاب!!

هذا الرفض للمشروعات السياسية الإسلامية جميعها من قبل لجنة شئون الأحزاب خوفًا -كما يقولون- من مطالبة الأقباط بحزب سياسى مسيحى، يعد مخالفة صريحة للدستور المصرى؛ حيث إن هيئة مفوضى الدولة بمجلس الدولة لها تقرير مفصل شهير فى عام ١٩٩٠ موقع باسم المستشار طارق البشرى رئيس هيئة مفوضى الدولة حينذاك «من اثنين وثلاثين ورقة» أكد فيه عدم وجود تعارض فى قيام حزب إسلامى مع الدستور المصرى، إنما التعارض يكون بين الدستور وبين قيام حزب على أساس فئوى أو طائفى، لكن مجلس الدولة والجهات

القضائية الأخرى لم تأخذ به واستمرت فى رفضها لكل المشروعات السياسية الإسلامية التى تقدمت للحصول على ترخيص لها بالعمل السياسى العلنى.. وسوف نعرض - فى ملحق الوثائق - نص تقرير هيئة مفوضى الدولة بمجلس الدولة كاملا، ليتعرف القارئ على مدى المخالفة الصريحة التى ارتكبت، ومازالت ترتكب فى حق الإسلاميين فى مصر، والذين يمثلون شريحة كبيرة جدًا فى المجتمع!!

ماذا بعد (توبة) الجماعة الإسلامية؟
قراءة فى كتب المراجعات الفكرية لقادة الجماعة الإسلامية

ما صدر عن الجماعة الإسلامية فى مصر من فكر وسلوك أسماه البعض بـ (التوبة الجديدة) عما اقترفوه من (ذنوب) فى حق الدولة طيلة الربع قرن الماضى.. فماذا جرى؟ وإلى أين يتجه قطار هذا الذى جرى؟

* * *

قد مثل تحولا سياسيًا وفكريًا مهمًا عند قادة أهم جماعة إسلامية مارست الصدام المسلح مع النظام السياسى المصرى منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضى وحتى حادث الأقصر (نوفمبر ١٩٩٧)، حيث أعلن هؤلاء القادة أو كما يسموا (شيوخ) الجماعة فى السجن وعلى رأسهم الأمير العام لها الشيخ كرم زهدى، أنهم قد أخطأوا خطأً فاحشًا فى الصدام مع الحاكم وأنهم قد قاموا بمراجعة دقيقة لأفكارهم ضمنوها فى أربعة كتب رئيسية حازت على مباركة قادة الجماعة فى الدول الأوروبية (مجلس الشورى)، وجاء الحوار المطول الذى أجراه معهم مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة المصور (٥٠ صفحة من القطع الكبير من مجلة المصور موزع على ثلاثة أعداد)، وكان حوار رئيس تحرير هذه المجلة بطلب من الأجهزة الرسمية، وكانت قناعته بصدق هؤلاء فى توبتهم ومراجعاتهم شديدة الوضوح إلى حد طلبه الإفراج الفورى عنهم.

* * *

وللإنصاف فإن هذا الحوار الذى أجرته (المصور) يعد الحلقة الثالثة ضمن تحول كبير أصاب (طبيعة) الجماعة الإسلامية فى مصر وليس فقط (فكرها) أو (أداءها) السياسى العام، وإذا أردنا أن نرصد التحولين السابقين فإن الأول يعود إلى يوم ١٩٩٧/٧/٥ حين أطلق

قادة الجماعة ما سمى وقتها بمبادرة إيقاف العنف، من طرف واحد وبدون ضغوط وباقتناع كامل، إلا أن حادثة الأقصر التى وقعت بعد هذا الإعلان بأربعة أشهر (نوفمبر ١٩٩٧) وأودت بحياة أكثر من ستين سائحًا أجنبيًا، عطلت التطور الطبيعى للمبادرة، وأجلت الحوارات الداخلية التى كانت فى طريقها للانطلاق ولتغيير (طبيعة) الجماعة الإسلامية من جماعة عنف إسلامى مسلح إلى جماعة إصلاحية لنبذ العنف، جاءت حادثة الأقصر المروعة لتوقف حوارًا بين كوادر الجماعة وقادتها كان مفترضًا أن يستمر، فتعطل إلى أن جاء يناير من العام ٢٠٠٢، ليمثل الحلقة الثانية فى التطور النوعى فى طبيعة هذه الجماعة، حين أصدرت أربعة كتب أصولية مليئة بالفتوى والنصوص القرآنية وأحاديث الرسول ﷺ وسميت بسلسلة (تصحيح المفاهيم) وحملت الكتب العناوين التالية على التوالى:

[(١) مبادرة إنهاء العنف: رؤية شرعية ونظرة واقعية. (٢) حرمة الغلو فى الدين وتكفير المسلمين. (٣) تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء. (٤) النصح والتبيين فى تصحيح المحتسبين] وصدرت عن مكتبة التراث الإسلامى التى كان صاحبها من المحسوبين سابقًا على الجماعات الإسلامية، وأعدها القادة التاريخيين للجماعة وهم: (كرم زهدى - أسامة حافظ - فؤاد الدواليبى - عاصم عبد الماجد - عصام الدين دربالة - حمدى عبدالرحمن - ناجح إبراهيم - على الشريف)، وصار جدل ونقاش حاد حول هذه الكتب ومضامينها، وبالطبع نالها الكثير من الهجوم من بعض العلمانيين الكارهين (للإسلام) ذاته وليس لهذه الجماعة أو تلك، فشككوا ما وسعهم التشكيك فى (جدوى) هذه المراجعات، وفى كونها مجرد (تقية) لدى هؤلاء سرعان ما سينسفونها بأعمال عنف جديدة، كل ذلك لأن هؤلاء العلمانيين كانوا قد وجدوا مصدرًا للارتزاق، و«التسول» السياسى مع أنظمة الحكم ومع قوى خارجية يكتسب شرعية وجوده من الهجوم على هذه (الجماعة) وعنفها السياسى؛ وأن الصديق الوحيد لهذه الأنظمة فى معركة النهضة هم هؤلاء العلمانيون المعادون أصلا للدين وليس للجماعة الإسلامية.

إلا أن الحلقة الثالثة فى التحول النوعى فى طبيعة الجماعة الإسلامية المصرية، والمتمثلة فى الحوار المطول والخطير الذى أجراه (مكرم محمد أحمد) وفى الذكرى الخامسة لإعلان مبادرة إيقاف العنف، جاء ليلقم هذا الفريق العلمانى ومعه «الفريق الإسرائيلى» داخل الحكومة المصرية والغاضب من هذه التحولات السلمية للجماعة الإسلامية؛ حجرًا، وجاء أيضًا ليفجر قضايا أخرى مهمة تحتاج إلى مناقشة، أغلبها يتصل بما كانت تؤمن به هذه الجماعة من أفكار، وبمستقبل هذه الأفكار فى ضوء مستقبل حامليها من قادة وكوادر الجماعة.

***

لقد طفا على سطح الحياة المصرية والعربية سؤال أساسى بعد رصد الحلقات الثلاثة فى تطور طبيعة الجماعة الإسلامية وهو:

ما هى الأسباب الحقيقية التى دفعت هذه الجماعة، باعتبارها أكبر تنظيم إسلامى سياسى مسلح فى مصر (قلب العروبة) إلى هذا التحول النوعى فى سلوكها وطبيعتها السياسية والفكرية؟ لقد تراوحت التفسيرات ردًا على هذا السؤال المهم بين ثلاثة احتمالات:

الأول: أن الدولة المصرية تريد استخدام (الجماعة) سياسيًا، ضد (الإخوان)، بعد أن تعاظم دورهم فى الحياة السياسية المصرية وأصبحوا مصدر إزعاج للنظام السياسى، ومصدر منافسة كبير، سواء على المستوى النقابى أو الاجتماعى أو السياسى أو حتى البرلمانى، وأن هذه المبادرات، والحوارات، و«التوبة» محصلة صفقة كبيرة «لاستخدام» الجماعة ضد الإخوان خلال السنوات المقبلة، إلا أن هذا التفسير يضعف أمام الفهم الموضوعى لتفكير النظام السياسى المصرى، وكيف أنه تعلم من رأس الذئب الطائر (أنور السادات) الذى حاول أن يستخدم ذات «الجماعة» فى السبعينيات ضد القوى اليسارية والناصرية فى الجامعات المصرية والتى كانت تمثل وقتها مصدر إزعاج للنظام الساداتى، حين توسعت «الجماعة» وتجاوزت «الدور» الذى أراده النظام وقتها، ووصلت إلى حد اغتيال السادات نفسه ظهر يوم الثلاثاء الموافق ١٩٨١/١٠/٦ أمام جنوده وحاشيته وسلطاته، إذن هذا التفسير لا حظّ له من الواقعية ولا يصمد أمام التحليل السياسى الرصين.

أما التفسير الثانى: فيأتى من كون قيادات هذه الجماعة، وقد أتعبها السجن ٢٢ عامًا أو يزيد وأنه قد أثر فى نفسيتها خاصة وبعضهم كان المفترض أن يتم الإفراج عنه منذ سنوات ومع ذلك ظل معتقلا وفقًا لقانون الطوارئ الذى تحكم به مصر منذ ربع قرن، تجربة السجن بمرارتها وقسوتها، وأمل الخروج منها إلى المجتمع المفتوح وإلى الحياة الطبيعية مع الأهل والرفاق (الأخوة)، والبشر، دفعت البعض من المحللين إلى القول بأنها السبب الرئيسى الذى يكمن خلف هذه المراجعات؛ إلا أن هذا التفسير أيضًا لا يكفى للإجابة، لأن هؤلاء الذين (تعبوا) ولا شك من السجن أو أوذوا نفسيًا وأسريًا وإنسانيًا من تجربة الاعتقال الطويلة؛ نظنهم أكثر صلابة، وقدرة على التحمل مما يذهب التفسير السابق، إذ إن حجم التعذيب ومرارة السجن التى تعرضوا لها فى الماضى، يصغر إلى جوارها أى (تعذيب) جديد، أو أية (مرارة جديدة)؛ هذا فضلا عن أنهم الآن داخل السجون فى أوضاع معيشية أفضل، وبعضهم (وخاصة القيادات) يتحركون بحرية واسعة، ليس فقط داخل سجنهم (سجن العقرب) بل ويذهبون إلى السجون الأخرى لمناقشة مبادراتهم وللقاء زملاءهم وكوادرهم الذين كان يربو عددهم داخل السجون فى ذلك الوقت على العشرين ألفًا.

إن هذا يدفعنا إلى الاقتناع بأن التفسير الصحيح أو الإجابة الصحيحة على التساؤل الذى طرحناه حول الأسباب الحقيقية وراء مبادرة إيقاف العنف وتحولات الجماعة الإسلامية، يكمن فى أن تحولا بنيويًا رئيسيًا فى (طبيعة الجماعة) قد حدث، وأن مراجعة حقيقية وكاملة فى كل أطروحات الماضى العنيف لهذه الجماعة، قد تمت على امتداد السنوات الخمس السابقة، وإنها كانت جادة، وواعية فى الوقت ذاته بالمخاطر العالمية الجديدة، خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وبخاصة الخطر الإسرائيلى القادم على المنطقة كلها وفى القلب منها مصر ككيان وليس كنظام فحسب، ومن هنا كان تحول (الجماعة) من جماعة دينية منغلقة إلى جماعة دينية سياسية منفتحة، تطرح رؤى إصلاحية وتطالب بالحوار، والتطبيع مع المجتمع بآفاق ورؤى أوسع مما سبق وطرحته فى أدبياتها القديمة والتى كانت فى مجملها أطروحات صدامية ترفض الآخر وتكفر الحاكم المبدل لشرع الله وتطالب بإسقاطه.

***

فى الكتب الأربعة، وفى الحوار المطول وفى حوارات ووثائق أخرى صدرت عن الجماعة الإسلامية ثانى أكبر فصيل إسلامى مصرى بعد الإخوان المسلمين، نجد تحولات مهمة، ننقل من بينها هذه الفقرات القصيرة والتى تعبر عن التحول النوعى الكبير الذى طرأ على هؤلاء (التائبين)، حيث يقول ناجح إبراهيم ردًا على سؤال (للمصور) حول الأساس الذى يستندون إليه الآن فى تحولهم الجديد: نستند إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ليس بصيغة انتقائية وإنما بصيغة تبنى على أساس أن الفكر الجديد لا يقوم على الناحية العملية فقط، وإنما يقوم على الفتوى والجدوى وليست (الجدوى) فقط أو الناحية العملية فقط. إن الفكر الجديد يقوم على الفتوى الشرعية المتأصلة فى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ التى تنظر إلى الواقع، لأن الحكم الشرعى لا ينفصل عن الواقع فلا بد أن تقرأ الواقع وتقرأ النص، وبعد ذلك يتم تطبيق النص الصحيح على الواقع الحقيقى لأن الخطأ يأتى من أن النص يكون صحيحًا لكن تطبيقه يتم على واقع غير الواقع الذى يجب أن يطبق عليه.

وبذات الرؤية المجتهدة التى تفهم (الواقع) وتحاول أن توائم بينه وبين مقاصد (النص)؛ جاءت أفكارهم الأخرى المهمة حول قضايا عديدة منها على سبيل المثال ضرورة نبذ القتال ضد الحاكم ومحاولة إصلاحه بالحسنى، وفى ذلك تقول وثائق الجماعة فى أحد كتبهم الأربعة [كتاب تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء - ص٥٦] : «إن الإصرار على القتال، سواء كان فى مصر أو غيرها من البلدان طالما أنه قد جلب من المفاسد العظيمة على الدين والدنيا ولم يحقق أى مصلحة تذكر لا فى دين ولا فى دنيا، كان هذا القتال محرمًا وممنوعًا شرعًا وعقلا» وفى موضع آخر (ص٦٦) يقولون: «إن إلقاء النفس فى التهلكة منهى عنه شرعًا

وعقلا وهؤلاء الشباب الذين يقدمون على قتال الحكومات القوية فيهلكون أنفسهم دون أى نفع للإسلام والمسلمين، بل هم يتسببون فى العديد من المفاسد والشر والتضييق على الدعوة الإسلامية وعلى رجالها، فهذا لا شك فى منعه وتحريمه».

كما تقول أدبيات الجماعة: «الغلو فى الدين شأنه شأن التفريط، فقد ينفر الناس من صحيح الدين الذى يطالب كل مسلم بألا يطغى فى الميزان»، وحول (ماذا يريدون من الشباب): يقولون «نريد شبابًا يعمِّر لا يخرب، يحمى الدولة ويصون مؤسساتها، يحترم القانون ويكون حائط صد ضد تكفير المسلمين، يهدى إلى الإيمان بالحكمة والموعظة الحسنة». وحول (التكفير والإيمان) يقولون:

«مهمتنا ليست إخراج الناس من الدين بتكفيرهم، ولكن إدخال الناس فى دين الله وهدايتهم إلى الصراط المستقيم نحن هداة لا قضاة، نحن دعاة لا ولاة نسيطر على الناس أو نكفرهم، لأن الكفر بمثابة قتل الإنسان معنويًا»، وحول (موقفهم من الغرب) يقولون: «نحن أمة وسط نستورد من الحضارة الغربية المصالح والخير، كما أخذ الرسول فكرة حفر الخندق من الفرس، الإسلام هو الدين الوحيد الذى يوجد فيه الثبات والمرونة فى آن واحد، الثبات موجود فى غايات وأهداف وأركان الإسلام، أما المرونة فتوجد فى الوسائل والآليات». وحول (قضية الحسبة) التى أثارت جدلا واسعًا فيما سبق يقولون:

«دعوى الحسبة» يجب أن تكون وقفًا على أجهزة الدولة المسئولة وألا تحول المجتمع إلى نوع من الفوضى، مهمة الشباب المسلم معاونة هذه الأجهزة على القيام بدورها.. وفى غياب هذه الأجهزة يجوز للمسلم أن يمنع المنكر بالنصيحة والزجر دون أن يعطى لنفسه حق العقاب.. المحتسب يجب ألا يتجسس على الناس ويتتبع عوراتهم أو يسىء الظن بهم أو يغلظ لهم القول فى النصيحة لأن الرفق والعطف والسماحة ورقة القلب كانت أخص خصائص الرسول الكريم ﷺ، ولو كان فظًا غليظ القلب لانفضوا من حوله. وعن (إسرائيل) يقولون: «لقد انشغلنا بالقضايا الجزئية عن قضايا الأمة الكلية.. ننسى أن هناك عولمة تريد طمس هوية الأمة.. إسرائيل تريد السيطرة على المنطقة وتغرق الأمة وتشرذمها، نترك كل هذا وننشغل بـ «هل الزكاة تدفع مالا أو عينًا؟ وكيفية أداء صلاة القيام: ثمان ركعات أم عشرون؟ هل نصوم رمضان مع الأذان فى مساجد الحكومة أم قبل الأذان؟ نترك قضايا الأمة ونهتم بسفاسف الأمور - نجرى فى محاولة لحسم الخلافات الفقهية فى الفروع والجزئيات».

أما عن أسبابهم لهذه المراجعة الفكرية فيقولون: «إنهم أعلنوها حقنًا لدماء المسلمين وحرصًا على وحدة الأمة وتمسكًا بأحكام الشرع الصحيح، وهى مبادرة لم نستأذن فيها أحدًا، ولم نضع لها شروطًا.. قصدنا فيها رضا الله بعد مراجعة شاملة لأحكام الشرع ولاعتبارات

الواقع العملى والمصلحة الوطنية».

***

هذه الأفكار الجديدة والتحول النوعى الجديد، دفع مكرم محمد أحمد «ذاته» - وهو أحد الذين استهدفهم هؤلاء بالرصاص ومحاولة القتل فى الثمانينيات - إلى القول وبكل وضوح وشفافية: «وربما يكون من حق هؤلاء الذين ملكوا شجاعة مراجعة فكرهم الخاطئ، وملكوا شجاعة الاعتراف بحق المجتمع المصرى فى اعتذار علنى عما فعلوا أن يطلبوا غفران الله وغفران الناس، وربما يكون من حق هؤلاء وقد كنت خصمًا لدودًا -ولا أزال- لهذه الجماعات أن أقول أخيرًا إننى الآن أكثر الجميع تأثرًا بهذا اللقاء الذى تم فى سجن العقرب وأكثر الجميع اعتقادًا بصدق مواقفهم الجديدة».

***

وفى مقابل هذه التحولات المهمة تظل هناك تحديات ومشكلات تقف دون أن يصل هذا الحوار الكبير والتحول المهم إلى منتهاه الصحيح وإلى آفاق أرحب، لعل أبرزها أن الدولة فى مصر لم تحاول أن تنقل الحوار مع هذه الجماعة وغيرها من (الملف الأمنى) إلى الملف السياسى بآفاقه الأوسع، والتى تفترض إعطاء هذه القوى وجودًا سياسيًا واجتماعيًا شرعيًا وطبيعيًا مثل: إنشاء حزب سياسى أو جمعية أهلية أو غير ذلك.

والتحدى الثانى يأتى من الدور الخبيث لبعض القوى المعادية للإسلاميين فى الداخل (مثل الفريق العلمانى والفريق الإسرائيلى)، والتى قطعت (توبة) هذه الجماعات عليهم طريق الاسترزاق والحصول على المغانم، فبدءوا يشككون ويبذرون الفتن لمنع الإفراج عن قيادات الجماعة، ومنع تحولهم السلمى وحوارهم الجاد مع الدولة.

ويأتى أيضًا هنا الدور الأمريكى الضاغط عبر أجهزة الـ (F B I) والـ (c I A) وأغلبها أجهزة تسكن السفارة الأمريكية بالقاهرة وتتولى إدارة الأمور الأمريكية فى الشرق الأوسط كله، أى أن هذه السفارة تحولت بالفعل إلى وكر للتجسس وليس للأعمال الدبلوماسية، وهذا الوكر صار عدوه اللدود بعد ١١ سبتمبر هو هذه الجماعة الإسلامية، بل والإسلام ذاته، من هنا هو يحاول عرقلتها وإيقاف تطورها الطبيعى.

ثم يأتى التحدى الثالث من داخل الجماعة الإسلامية ذاتها حيث بدأ فريق من قيادى هذه الجماعة فى الخارج يختلفون مع (مراجعات) القادة التاريخيين ومن هؤلاء: (محمد شوقى الإسلامبولى - عبد الآخر حماد) والذين رءوا أن (مراجعات) ومبادرات قادة السجن قد تجاوزت الخطوط الحمر، وتجاوزت الأصول التى بنيت عليها الجماعة الإسلامية ذاتها، وإن ما تم ليس مراجعات بل (تراجعات مهينة).

هذه التحديات، وغيرها، دعت أحد أبرز القادة الحركيين والتاريخيين لهذه الجماعة وأكثرهم شهرة وهو المقدم (عبود الزمر الذى يقضى عقوبة السجن المؤبد فى قضية الجهاد واغتيال السادات) إلى أن يصرخ فى تصريح أخير مدو موجهًا الحديث إلى النخب السياسية والكتاب والمثقفين والمفكرين الذين شككوا فى صدقية المبادرة السلمية والمراجعات الفكرية، أن يراجعوا مواقفهم وأن يتقوا الله ولا يحاولوا إعادة مرحلة الصراع الدموى إلى الأذهان.. إن الذين يحاولون هدم ما تم بناؤه وينكرون على قادة الجماعة الإسلامية حقهم فى مراجعة أنفسهم، يريدون مصر ممزقة، ويسعدهم بقاء السجون مكتظة بالمعتقلين من دون مبرر، ويسوؤهم الهدوء الذى تنعم به البلاد منذ وقف دائرة العنف ويحلمون بعودة أصوات الرصاص ومشاهدة الدماء والدمار.

ونظن أن مقولة عبود، تنسحب أيضًا على أركان المربع المعادى الآخر، إذ ليس هم فقط هذا الصنف من السياسيين والمثقفين المعادى بطبيعته وعقيدته للإسلام جماعات ودينًا، ولكنه يمتد إلى (إسرائيل - أمريكا - وبعض المغالين فى التدين من غير الواعين بتحولات المرحلة من أبناء هذه الحركة، خاصة من هم بالخارج) ويضاف لكل هؤلاء (النظام السياسى) الذى بيده أن ينقل، هذه (المراجعات) المهمة من مرحلة (الملف الأمنى) بكل محاذيرها.. إلى مرحلة الملف السياسى - الاجتماعى، الذى سيريحه ويريح الأمة كلها ويدفع بالجميع إلى استقرار سياسى وتماسك داخلى تجاه العدو الحقيقى القابع على حدودنا الشرقية.

الفصل الثانى

الإخوان والإسلاميون الجدد

هل تشهد الفترة الحالية وفاة جماعة الإخوان المسلمين فى مصر؟!

مدخل:

جماعة الإخوان المسلمين، تعتبر أول جماعة إسلامية سياسية فى مصر، حيث بدأت على يد الإمام حسن البنا عام ١٩٢٨، وقد شهدت الجماعة خلال الفترة من عام ٢٨-١٩٤٨ أزهى عصور الازدهار فى عهد مؤسسها وقائدها خلال تلك الفترة، حتى شملت قطاعات واسعة من الشعب المصرى فى هذه الفترة التى كان يعانى فيها المصريون من فساد الحكم الملكى، حيث وجد الشعب المصرى ضالته المنشودة فى هذه الجماعة، وأن فيها الخلاص من الظلم والعبودية لنظام الحكم فى مصر، فضلا عن ظهور الأطماع الصهيونية فى فلسطين خلال هذه الفترة، وهو ما جعل جزءًا كبيرًا من الشعب يلتف حولها، ولم يتوقف أثر مبادئ وأفكار جماعة الإخوان عند الشعب المصرى فحسب، بل امتد هذا الأثر إلى دول إسلامية أخرى عديدة اعتنقت هذا الفكر وعملت على تطبيقه فى بلادها، حيث تناقلته الأمصار الإسلامية.. ولكن بعد استشهاد الإمام حسن البنا بدأت الجماعة تدخل فى طور من الضعف والاضمحلال، رفضت تطوير فكرها القديم، لتتماشى مع المستجدات الحديثة فى العصر، بما تحمله من انفتاح أكبر على الآخرين، والمتابع بدقة لما آلت إليه الحالة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين فى مصر يجد أنها تعيش فى سنينها الأخيرة (تحديدًا عقدة التسعينيات بأكمله) واحدة من أسوأ مراحل تطورها السياسى، سواء على مستوى تعاملاتها وعلاقاتها المتوترة مع النظام السياسى، على المستوى الأول انتهت التوترات مع النظام السياسى بمحاكمات عسكرية متواصلة. كان محصلتها السجن المتفاوت لقرابة الـ ٨٠ من قادة الجماعة المؤثرين، وفرض الحراسة على اثنين من أنشطة النقابات المهنية التى كان للإخوان دور مؤثر فيهما منذ النصف الثانى من الثمانينيات (نقابتى المهندسين والمحامين)، فضلا عن تحجيم الدور السياسى بوجه عام، هذا على صعيد العلاقة مع النظام السياسى، فهى تعيش أسوأ أوضاعها، وفى توتر متواصل لا ينقطع.

أما على صعيد الجماعة ذاتها، فلقد عانت مع بداية العام ١٩٩٦ محنة جديدة تسبب فى إشعالها سوء تقدير جيل الشيوخ ومن حالفهم من الشباب، تجاه (جيل الوسط المؤثر)، والذى كان يقود الجماعة فعليًا، سواء داخل النقابات ونوادى أعضاء هيئات التدريس أو فى الشارع السياسى، وسميت هذه المحنة الداخلية بمحنة (حزب الوسط).. فماذا عنها؟ وماذا عن جذورها وتطوراتها؟ وهل تؤدى فعليًا إذا ما تفاعلت ونجحت فى الإنهاء السياسى وإعلان وفاة جماعة الإخوان المسلمين؟

الإجابة على هذه التساؤلات تتطلب بحث هذه الظاهرة الإخوانية بشىء من التفصيل على النحو التالى:-

من المعروف تاريخيًا أن جماعة الإخوان المسلمين، شهدت انقطاعًا تاريخيًا قاسيًا مزق تواصلها التاريخى وانعكس سلبًا على فكر وسلوك قياداتها، كان ذلك خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، عندما تعامل عبد الناصر مع الجماعة على أرضية الصدام والوأد، لا الحوار أو الهدنة، وكانت تجربة أعوام ١٩٥٤، و٦٤-١٩٦٥، وما تبعها من سجن لقادة الجماعة، ولفترات طويلة، وصلت فى بعض الحالات إلى ربع قرن متواصل، وضرب للبنية التنظيمية للجماعة وسحب للبساط السياسى والاجتماعى من تحت أرجلها، من خلال القرارات السياسية والاجتماعية التى أصدرها عبد الناصر على الصعيد الداخلى، معارك المحيط العربى والأفريقى الخارجية.. بعد انقشاع هذه المحنة الطويلة، ومع مجىء (السادات) عام ١٩٧٠، وحاجته إلى سند شعبى يعوض حالة فقدان الشرعية التى لازمت مجيئه، خاصة بعد معركته مع رجال عبد الناصر فى أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ الشهيرة، وبعد تصاعد المد الطلابى اليسارى والشعبى المعادى له فى الجامعة، وفى التجمعات العمالية والجماهيرية الأخرى، عند هذه اللحظة التاريخية لم يجد السادات غير الإخوان المسلمين.

وكان الإفراج التاريخى عن قادة الإخوان، وبدء إطلاق يدهم وصحفهم لتصفية الحسابات مع المرحلة التى أذاقتهم أسوأ المحن (من وجهة نظرهم): المرحلة الناصرية، وخرجت مجلة (الدعوة) إلى النور، ومعها (الاعتصام)، و(المختار الإسلامى)، و(دار النشر الإسلامية) وعشرات الإصدارات الصحفية والطلابية الأخرى، وكان المحرك الرئيسى لهذه البداية الجديدة من تاريخ الإخوان هو ما نسميه هنا بجيل (الوسط الإخوانى)، ذلك الجيل الذى دخل الجامعة مع هزيمة يونيو عام ١٩٦٧، أو فى أعقابها، وتخرج منها مع نهاية السبعينيات.

وعلى عاتق هذا الجيل، ألقى قادة الإخوان الخارجون لتوهم من السجون بكل طموحاتهم ورغباتهم ومخططاتهم فى التعبير السياسى والمجتمعى، وإعادة الاعتبار للجامعة؛ على عاتق هذا الجيل الذى كان يجمع وقتها عدة مزايا، كان القادة التاريخيون فى أمس الحاجة إليها،

لأنهم كانوا قد فقدوها وهم فى محنة السجون الطويلة، فمن ناحية كان هذا الجيل الجامعى يتميز بسعة أفق، وقدرة على الحركة الواسعة، واستقطاب ملحوظ للشباب وللقطاعات الشعبية المهمشة، فضلا عن أنه لم يكن شريكًا فى أية حسابات خاسرة للجيل القديم، فكان قادرًا أو مستعدًا للعمل فورًا.

هذا الجيل أو التيار الوسطى، كان من أبرز قادته أولئك الشباب الذين شكلوا (الجماعة الدينية) فى جامعة القاهرة وفى بعض الجامعات الإقليمية سميت فيما بعد (بالجماعة الإسلامية) فرع حلوان، وكان من أهم رموزها الطلاب: (عصام العريان - عبد المنعم أبو الفتوح - أبو العلا ماضى - إبراهيم الزعفرانى - محمد عبد القدوس - صلاح عبد المقصود) وعشرات آخرون (حقبة السبعينيات).. على أكتاف هؤلاء الطلاب، نشطت جماعة الإخوان المسلمين وتوغلت فى المجتمع والجامعات المصرية، ومن حيث أراد السادات أن يوظفها، تجاوزت هى بفعلها (الجامعى) والمجتمعى الدور المرسوم لها سلفًا، وبدأت بشائر الصدام فى الأفق مع مسلسل السياسات الفاشلة والمستفزة للسادات، سواء على صعيد القضايا الداخلية مثل الانفتاح الاقتصادى، أو على صعيد القضايا الخارجية (الصراع العربى - الصهيونى) ومبادرته الشهيرة بزيارة القدس عام ١٩٧٧، وكان مقدرًا لهذا الصدام المكتوم أن يجد لحظته التفجيرية الكبرى فى أحداث سبتمبر عام ١٩٨١، حيث اعتقل أغلب رموز الجيل القديم والجديد (الوسط) من الإخوان، وغيرهم من القوى الوطنية المصرية، الأمر الذى عجل بالنهاية الدرامية الشهيرة للسادات ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٦ أكتوبر عام ١٩٨١ على أيدى أحد أبناء جيل الوسط (ولكنه وسط غير إخوانى) وسط الجماعات «الراديكالية»، الجهاد والجماعة الإسلامية الجهادية «خالد الإسلامبولى» ورفاقه فى التنظيم.

وبالعودة إلى مرحلة السبعينيات القلقة والخصبة معًا، نكتشف بدايات التبلور الفكرى والحركى لتيار الوسط الإسلامى (الإخوانى)، وفى نفس الفترة برزت بدايات تيارات الوسط الناصرى (حمدين صباحى ورفاقه) والوسط اليسارى (أحمد بهاء الدين شعبان ورفاقه) إلا أن جيل الوسط الإخوانى كانت له اليد العليا فى العمل القيادى، حيث استطاع امتلاك مواقع قيادية فى اتحاد طلاب جامعات مصر، واستطاع أن يتغلغل فى أوساط طلاب المرحلة الثانوية والإعدادية وإلى قطاعات العمال، وإلى خطباء المساجد، ويفرض وجوده الفعلى، موازيًا لقوة وفاعلية (جيل الوسط الجهادى) الذى كان ينمو وبقوة فى جامعة أسيوط وجامعتى القاهرة والزقازيق، وبعض الجامعات الإقليمية الأخرى، ولكن هذا الوسط الجهادى كان أسرع أبناء جيله (الوسط الإخوانى - الناصرى - اليسارى) فى قدرته على اختراق الجيش وتجنيد عناصر منه، استطاع بها اغتيال رئيس الدولة وقتها، وهو فى قمة نشوته السياسية فى احتفاله بنصر أكتوبر الشهير.

لقد اعتمد قادة الإخوان إذن فى السبعينيات - من بين ما اعتمدوا عليه من وسائط جماهيرية تعيد لُحمَتهم المنقطعة بالمجتمع - على فاعلية جيل الوسط من شباب الإخوان المسلمين، وكانت تلك هى البداية السياسية الحقيقية للتبلور السياسى والتنظيمى لتيار وجيل الوسط.. وفى حقبة الثمانينيات: واصل نفس أبناء الجيل وبقوة وذكاء سياسى أكبر، نفس الدور (الوصل والفعل المؤثر) داخل جماعة الإخوان التى انقطع إبداع قادتها، وتوثبت هياكلهم، وتجمدت على موروث تجاوزه الزمن والواقع، واستطاع نفس الجيل أن يفرض وجود (الجماعة) على صانع القرار السياسى من ناحية، وعلى الشارع السياسى والتجمعات السياسية والجماهيرية من ناحية أخرى، وبفضل أبناء هذا الجيل (الذى صار بعضه أطباء ومهندسين ومحامين.. إلخ) تواصل الدور السياسى للجماعة، ووجد القادة التاريخيون أنفسهم وسط الضوء، وتمكن بعضهم من الوصول إلى مجلس الشعب (البرلمان) مرتين (١٩٨٤-١٩٨٧) على قائمتى حزب الوفد والعمل وبأعداد وفيرة، وصلت إلى حوالى - ٤٠ نائبًا عام ١٩٨٧ - وهو ما لم يتحقق لهم فعليًا طيلة الثلاثين عامًا الماضية من عمرهم وعمر الجماعة، وبفضل فاعلية هذا الجيل، استطاعت الجماعة الوصول وبقوة إلى النقابات المهنية الرئيسية (المهندسين - المحامين - الأطباء - العلميين)، وبالتأكيد كانت هناك عوامل أخرى مساعدة مثل التنظيم الجيد، والدعم المالى، والمناخ السياسى الموائم، ولكن الدور الأكبر كان لفاعلية وإيجابية جيل الوسط الإخوانى بقيادة جيل السبعينيات، الذين صاروا رجال الثمانينيات، المؤثرين والمبدعين أيضًا على صعيد الحركة والإنجاز السياسى والاجتماعى، قياسًا بجيل الشيوخ الذى كان قد اكتفى فى المشهد السياسى بمجرد الصدارة والنظر والدهشة.

شقاق التسعينيات:

وفى حقبة التسعينيات، وعندما بدأ النظام السياسى رصد هذا الانتشار والتوسع والإيجابية وخطورة ذلك عليه بدأت لحظات الصدام التاريخية المعتادة والتى كثيرًا ما عانت منها جماعة الإخوان المسلمين، وبدأت السياسات الخاطئة المشتركة والاستفزازية بين الطرفين: النظام السياسى، والإخوان، وجاءت أحداث الجزائر (١٩٩٢) لتقدم إنذارًا مبكرًا للعقل الأمنى للنظام فى مصر، وساعدت تقارير غربية مشبوهة فى تضخيم حجم وتأثير الإخوان أمام النظام، فكان مسلسل الضرب الشهير لهم من، محاكمات عسكرية، إلى إسقاط متعمد لرموزهم فى الانتخابات التشريعية، وانتهاء بفرض الحراسة وطردهم من النقابات المهنية، ونوادى أعضاء هيئة التدريس واتحادات الطلاب وغيرها من الأماكن التى تواجدوا فيها بقوة وسيطروا عليها.. فلقد تعامل النظام خلال السنوات السابقة وتحديدًا خلال الفترة

من (٩٠-١٩٩٦) بمنطق الردع المسبق والتلويح دائمًا بسيف المعز دون ذهبه، وقصد تحديدًا الضرب غير الجذرى، على عكس ما فعله نظام عبد الناصر، أو ذهب المعز، ثم سيفه مثلما فعل نظام السادات.

إن النظام فى مصر خلال هذه الفترة لوح بأدوات التهديد، وأعلنها، ولكن بحسابات عقلية أمنية دقيقة، تقيس جيدًا ردود أفعال الإخوان المسلمين وقادتهم التاريخيين الذين فشلوا فى نقل الجماعة، نقلة نوعية جيدة، وثبتوا على حالهم من التردد والمهادنة والاستضعاف، تخيلا منهم أن فى ذلك منجاة لهم ولتنظيمهم، الذى يحتل دائمًا لدى جيل القادة والشيوخ الأولوية على حساب أية اعتبارات أخرى، حتى لو كانت مدمرة. عند هذه اللحظة التاريخية، وتحديدًا فى عام ١٩٩٦، أدرك فريق من أبناء جيل الوسط الإخوانى، يساندهم أحد قادة الجماعة التاريخيين، والذى صار مرشدًا عامًا للجماعة مؤخرًا وهو محمود مهدى عاكف، ومعهم عدد من المتعاطفين والمهتمين بالشأن العام، من غير اتجاههم السياسى والدينى من الأقباط المصريين، أنه لا بد من فعل إيجابى يكسر هذه الحلقة من (العنف الحكومى وقصور المواجهة الإخوانية)، بالاضافة لتوقف الإبداع الفكرى والسياسى لهؤلاء القادة من الجماعة، فكان حزب الوسط، الذى جاء بعد مشاورات عديدة، وحوارات داخل الجماعة ذاتها، والتى وافق قادتها التاريخيون فى البداية على فكرة الحزب، وذلك بين عامى ٩٥-١٩٩٦، ولكن سرعان ما تراجعوا عنها، انطلاقًا من نفس المنطق القديم (العجز والاستضعاف) عن المواجهة العنيفة تجاه الدولة، وأولوية التنظيم.

وأمام هذه الحالة استطاع المهندس أبو العلا ماضى ورفاقه أن يتقدموا بأوراق تأسيس حزب الوسط يوم ١٠ يناير عام ١٩٩٦، وظلت قضية الحزب تتفاعل على الأصعدة كافة، قضائيًا وسياسيًا وإخوانيًا، إلى أن تم رفض الحزب فى مايو عام ١٩٩٨ أمام القضاء المصرى وقبلها لجنة شئون الأحزاب الرسمية، وذلك بسبب الحملات المركزة التى شنتها الجماعة، وهذا يعكس أهمية هذه التجربة ودلالات الخلاف الحاصل بسببها داخل حركة الإخوان المسلمين، وكانت المفاجأة الأهم هى أنه فور الإعلان عن رفض تأسيس الحزب أمام القضاء بأن بادر مؤسسو الوسط بتقديم أوراق جديدة لطلب تأسيس حزب جديد حمل اسم (الوسط المصرى)، وذلك فى اليوم التالى مباشرة لحكم القضاء برفض المشروع الأول، فى رسالة واضحة لأكثر من طرف بأنهم -كجيل وسط- جاء ليبقى ويفرض رؤاه على الواقع، ولن يقبل بغير الاعتراف به وبصرف النظر عن اختلافه مع رؤى وبرامج الجيل الإخوانى القديم، وأنه إجابة جديدة لمحنة قديمة لازمت التطور السياسى المعاصر للإخوان المسلمين وللأنظمة الحاكمة التى اصطدمت معها، وهانحن ننتظر مشروعهم السياسى الثالث.

الهيكل التنظيمى والإدارى لجماعة الإخوان المسلمين

الهيئة التأسيسية للإخوان

المرشد العام — مكتب الإرشاد العام

نواب المرشد العام — مجلس الشورى العام للجماعة

المكاتب الإدارية بكل محافظة أو منطقة — مجلس شورى المحافظة أو المنطقة

الشعب المختلفة

الهيئة الفنية للجان	الوحدات المنفذة والأقسام الرئيسية		
	الوحدات المنفذة	الهيئة الإدارية	الهيئة الإدارية
- المالية - السياسية - القضائية - الإحصائية - الخدمات - الإفتاء - الصحافة والترجمة	- مكاتب إدارية - مناطق - شعب - أسر	قسم نشر الدعوة قسم العمال والفلاحين قسم الجوالة قسم أسر قسم الطلبة قسم التربية البدنية قسم الاتصال الخارجى قسم المهن وفروعها	موظفو السكرتارية «للمرشد العام» السكرتارية العامة ومراقب المركز العام ومعاونه موظفو الخزانة قسم المبيعات والمكتبة سعاة وفراشون الأطباء-المهندسون-القانونيون-المعلمون-الزراعيون-الاجتماعيون - الصحفيون-الموظفون

المصدر: وثائق جماعة الإخوان المسلمين فى مصر.

الفصل الثالث

الشريعة: تحول فى الاتجاه الصحيح للتاريخ..!!

إن حزب الشريعة كتجربة وكفكرة يمكن أن يقلب مساحة العمل السياسى الإسلامى فى مصر، لأنه الأقرب فى تقديرنا إلى الغالبية العظمى من الجمهور الإسلامى المتطلع إلى المشاركة الفعالة فى العمل السياسى، خاصة فى ظل الأزمات والمشاحنات التى تعترى المشروعات الأخرى والأحزاب، الإسلامية وغير الإسلامية، فضلا عن أن رؤاها السياسية غير الواضحة أو المتجددة للحياة والعمل السياسى والمستقبل.. لذلك فإن حزب الشريعة يعتبر المؤهل فعليًا لأن يسحب البساط من تحت أقدام العديد من الأحزاب والمشروعات السياسية الجديدة على الساحة المصرية، ويتضح ذلك من إجاباته الجديدة والمعمقة للكثير من القضايا السياسية والاجتماعية المعلقة دائمًا فى رقبة الإسلاميين منذ فترة طويلة، ويأتى فى مقدمة ذلك حتمية النضال السياسى ليكون بديلا عن النضال المسلح فى سبيل تحقيق أهداف الحركة الإسلامية على المستويين السياسى والاجتماعى، وصولا إلى السلطة والحكم فى البلاد.

إن القراءة المتأنية للبرنامج السياسى لحزب الشريعة - والذى جاء بعد مناقشات وقراءات عديدة، ودار حول مخطوطاته الأصلية الكثير من الحوارات والندوات إلى أن ظهر لنا فى صورته النهائية - تكشف لنا جليًا عمق هذا البرنامج وتطرقه للعديد من القضايا المهمة والمصيرية، التى تهم الشعب المصرى والأمة العربية والعالم الإسلامى على حد سواء، وهنا لا بد أن نذكر الدور الفاعل والمهم الذى قام به الكاتب الإسلامى د. رفعت سيد أحمد فى صياغة البرنامج السياسى للحزب. انطلاقًا من كون القضية تهم الجميع. كقوى وطنية وإسلامية، تبغى صالح الوطن ورضاء الرب جل وعلا (على حسب تعبير د. رفعت سيد أحمد).. وإذا انتقلنا للحديث عن البرنامج السياسى لحزب الشريعة تفصيلا، نجد أنه ينقسم إلى أربعة أقسام رئيسية، هى (المبادئ العامة - قضايا المجتمع المصرى - العلاقات الخارجية - الصراع العربى/الصهيونى)، وفى كل قسم حاول البرنامج أن يبلور رؤية متكاملة، تنطلق من حصيلة موروث فكرى وسياسى متطور لدى تيارات وجماعات الإسلام السياسى (حسب تعبيرهم). من غير تيار الإخوان المسلمين (تحديدًا الجهاد والجماعة الإسلامية)، وأيضًا انطلاقًا من قراءة واعية ونقدية للواقع الاجتماعى والاقتصادى المصرى، وأزماته الراهنة..

ولقد تميز برنامج حزب الشريعة برؤية جيدة فى مجال الصراع العربى - الصهيونى، ومواجهته بجميع السبل، بما فى ذلك الكفاح المسلح، والذى نجده اليوم على الساحة المصرية، صراعًا مع (التطبيع السياسى والثقافى والاقتصادى)، وهنا يأتى تميز البرنامج عما سواه من برامج الأحزاب، الإسلامية وغير الإسلامية الأخرى، حيث وضع ٣٢ بندًا تفصيليًا لمواجهة الكيان الصهيونى والتطبيع معه (سوف نعرض لأهمها فى حينه)..

وتنطلق الفلسفة الحاكمة للرؤية السياسية لحزب الشريعة من ثلاثة منطلقات أو كليات تدور حولها حركة الحزب وأفكاره وهى الإيمان بالشريعة الإسلامية - الإيمان بالتعددية فى إطار النسق الحضارى الإسلامى - محورية دور الأمة فى النهضة السياسية والحضارية، هذه الكليات من منظورهم لا تستقيم إحداها دون الأخرى، فلا يكون هناك - مثلا - دور للأمة فى التغيير والتطوير بعيدًا عن (الإسلام) عقيدة وشريعة، وحضارة، والأخير يجد حيويته وجدارته وتحققه من خلال (تعددية) داخل نسقه، تعددية تبنى على ثوابته، وليس خارج هذه الثوابت التى - يراها مؤسسو الحزب - هى التى حمت وتحمى الأمة والأوطان من الانهيار أمام التحديات الزاحفة من الخارج أو المقوضة لنهضتها من الداخل.

حيث جاء فى البرنامج: (يؤكد حزبنا إيمانه الثابت والمطلق أن النهضة الحقيقية لأمتنا العربية والإسلامية، ولشعبنا المصرى، لا يمكنها التحقق إلا بالتمسك الكامل بالشريعة الإسلامية كمصدر للحكم، وكحاكم للفعل السياسى والاجتماعى. ويؤكد حزبنا أن هذا الإيمان بالشريعة كمصدر للحكم وكحاكم للفعل السياسى والاجتماعى وضابط لأداء مؤسسات المجتمع والنظام، سوف يحقق للأمة تميزها وحضورها الإقليمى والدولى، وإنجازها الوطنى الداخلى، وسيفعل مناحى القوة بداخلها).

وفى قضايا التعددية السياسية:

يؤكد البرنامج السياسى للحزب، (أنه يؤمن بأن التعددية السياسية وحق التعبير عن الرأى فى سياق النسق الحضارى الإسلامى، مكفولة، ومطلوبة فى آن واحد، وهى قرينة إيمان المسلم وإنسانية الإنسان، وبفقدها يفقد الوطن - قبل المواطن - ركيزة أساسية للنهوض والتقدم، فاختلاف الرأى سنة من سنن الخالق جل وعلا: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾، ولعل أهم أسباب العنف السياسى الذى شهدته مصر خلال الربع قرن الأخير، هو فقدان هذا الحق، حق التعبير عن الرأى، وحق الاختلاف السياسى دون تجريم مما أدى إلى انسداد قنوات التعبير والتفاهم، الأمر الذى أوجد حالة من الاحتقان السياسى، أدت إلى انفجار شلال العنف فى البلاد).

وفى الحريات العامة وحقوق الإنسان:

يؤكد البرنامج السياسى لحزب الشريعة على مجموعة من الأساسيات منها:

أ- إنهاء احتكارية حزب للسلطة المطلقة فى إدارة دفة البلاد.

ب- حرية الاعتقاد الخاص، والإسلام سبق كل الديمقراطيات المعاصرة بتأكيده على حرية العقيدة الدينية بقوله تعالى: ﴿ لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾.

جـ- الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين بموجب تدابير الطوارئ، وإنهاء حالة الطوارئ فى البلاد، التى فرضت منذ أكثر من خمسة وأربعين عامًا.

د- التأكيد على المبدأ الدستورى فى المساواة أمام القضاء، وحق كل مواطن فى أن يمثل أمام قاضيه الطبيعى، ويستخدم حقوقه كاملة فى التقاضى والطعن فى الأحكام.

هـ- حظر إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية.

و- جعل تبعية السجون لوزارة العدل، وإنهاء سيطرة وزارة الداخلية عليها.

ز- إطلاق الطاقات الثقافية والعلمية والإعلامية.

وفى محورية دور الأمة فى النهضة:

(يؤكد برنامج حزب الشريعة على إيمانه المطلق بأن أمتنا هى خير أمة أخرجت للناس وفقًا للنص القرآنى ولشواهد التاريخ، وبأن مناط الخيرية مرتهن بالأمر، الجاد والفعلى والسليم، بالمعروف والنهى عن المنكر، وهو أمر يتجاوز حدود الفهم الضيق للمعروف والمنكر ليتعداه إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية والخارجية، وفق الفهم الإسلامى والدستورى والقانونى الصحيح).

فى قضايا الوطن الداخلية والخارجية:

يختلف حزب الشريعة فى رؤيته لقضايا الوطن الداخلية والخارجية عما سواه من الأحزاب المصرية، الإسلامية وغير الإسلامية الأخرى، منها خاصة فى «راديكالية» نظرته إلى هذه القضايا، وفى هذا المعنى يقول البرنامج: لحزبنا موقفه الواضح من قضايا المجتمع المصرى، الاقتصادية والاجتماعية، وهو ينطلق فى ذلك من رؤيته الإسلامية الواضحة، التى تؤمن بأن النهضة الحقيقية للأمة العربية والإسلامية، تبدأ من مصر، التى هى بمثابة (الجهاز العصبى للأمة)..

ومن هذا المنظور فإن لحزب الشريعة موقفه الحاسم من القضايا التالية:

أ- الاقتصاد:

(يرى حزبنا أن منشأ الأزمة الاقتصادية هو التفاوت المادى الحاد بين أفراد وشرائح المجتمع وانحسار الثروة والنفوذ داخل طبقة صغيرة محدودة لا تتعدى ١٠٪ من السكان، مع انتشار الفساد المالى والاقتصادى بحدة ووضوح - ومتابعة للقضايا المعروضة على القضاء

المصرى مؤخرًا (نواب القروض) تؤكد ذلك، وتكشف عن تنامى العلاقة بين الانهيار القيمى والفساد المالى والأزمة الاقتصادية الحادة، التى يعيشها المجتمع فى تركيبة واحدة، تؤثر سلبًا على كل جهود التنمية والتطور التقنى المأمول.

ب- العنف السياسى والاجتماعى:

(يؤمن حزب الشريعة بأن طريق العنف السياسى للتعبير عن مطالب اجتماعية أو سياسية طريق بلا مستقبل ومرفوض من حيث المبدأ، ولكن فى مجال إدانته للعنف لا يغفل (حزب الشريعة) الأسباب الحقيقية لاندلاع هذا العنف واستمراره.. **وأول** هذه الأسباب، يأتى من انسداد قنوات الحوار والتفاهم والاحتقان السياسى باتخاذ تدابير واجراءات - بمقتضى الأحكام العرفية وتشريعات قانون الطوارئ - تحول دون تمكين كثير من فئات الشعب التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بصورة سلمية، الأمر الذى دفع قطاعات عريضة من الشباب المتدين وغير المتدين إلى اللجوء لوسائل أخرى للتعبير عن ذاته وأحلامه ومصالحه وآرائه.

وثانى هذه الأسباب، تفشى البطالة والفساد والنزعات المادية فى الحياة، وإشاعة الرذيلة ودغدغة العواطف والإعلام، ومسخ هوية الشعب المصرى المسلم فى التعليم، الأمر الذى جعل قطاعًا من الشعب يلجأ إلى العنف، كمنفذ للتعبير والتنفيس المعنوى، فحدث الصدام الذى استمر أكثر من ربع قرن فى متوالية سياسية لا تتوقف تغذيها أسباب وقوى ورؤى، لا ترغب فى أن تلتئم جروح هذا المواطن، أو أن يلتفت إلى مستقبله.

وثالث الأسباب، استمرار الانتهاك لحقوق الإنسان المصرى، وبخاصة الحقوق السياسية، مع استمرار سياسة التعذيب فى السجون والاعتقال العشوائى، والذى تم التوسع فيه فى ظل قانون الطوارئ الذى طبق فى مصر منذ عام ١٩٨١، بل وقبلها بسنوات، يوصلها البعض إلى ٤٥ عامًا، فى سابقة لم تحدث فى كل بلاد العالم، وهو القانون الذى شرع للحالات الاستثنائية (كالحروب)، ومع ذلك استمر رغم انتفاء هذه الحروب.

جـ- التعليم: (يؤكد حزب الشريعة على أهمية تطوير العملية التعليمية فى مصر، والتى تعانى أزمة طاحنة، سواء على مستوى التعليم الأساسى أو التعليم الجامعى، أو التعليم الفنى، وسواء على مستوى المناهج أو الأبنية المدرسية والإمكانات الجامعية أو المدارس أو الأستاذ الجامعى أو ثنائية وثلاثية التعليم (بين عام - خاص - وأجنبى)، فالعملية التعليمية والتربوية مركبة العناصر، ومن الخطأ النظر فى مجال إصلاحها إلى عنصر دون عنصر، ونقطة البداية فى تقدير الحزب هى التركيز على القيم الحضارية للأمة فى العملية التعليمية بإجمالى، والانفتاح المدروس والمنظم (وليس كما هو حاصل اليوم) على ثقافة وتعليم الغرب، والذى يفقدنا ذاتنا دون أن نكسب شيئًا ذا قيمة من هذا الغرب، سواء على المستوى التعليمى العام أو الجامعى.

ونبه الحزب فى هذا السياق إلى خطورة الاختراق الثقافى الأجنبى للمؤسسات التعليمية، حيث ساهم فى تفتيت البنية التحتية للعقل المصرى، وجعل من بعض العلماء مجرد (مقاولى أبحاث للممول الأجنبى)، ومن بعض المدارس والكليات، مجرد غطاء شرعى لعمليات تجسس حضارى شاملة لمفاصل المجتمع وأحشائه.

د- الثقافة والإعلام:

يؤمن حزب الشريعة بأن الثقافة الجادة والإعلام الجاد، المنطلق من موروثنا الحضارى الإسلامى، هما وحدهما القادران على مواجهة التحديات العالمية الجديدة، وبخاصة تحديات (العولمة) التى تهدف من بين ما تهدف إلى إشاعة أنساق قيمية وثقافية مضادة ومعادية لهويتنا وثقافتنا، ومن ثم لمصلحتنا، سواء كشعب مصرى أو كأمة عربية وإسلامية، وفى سبيل ذلك يرى (حزب الشريعة) ضرورة التزام وسائل الإعلام والنشر بألا تكون وسيلة إفساد فى أية صورة من الصور، وعدم تعزيز السلوك السيئ، والتمسك بالقيم الأخلاقية فى المجتمع.

وعلى نفس المنوال، أتت رؤية الحزب لقضايا السياحة - الزراعة - المرأة والأسرة - الأقباط والوحدة الوطنية - الشباب - وغيرها من القضايا الأخرى المتعلقة بمستقبل الشعب المصرى.

فى العلاقات الخارجية:

لقد جاءت نظرة حزب الشريعة جذرية فى مجال التقييم العام للعلاقات الدولية، وللصراع بين منظومة دول الإسلام - والعروبة فى القلب منها - وبين الغرب، حيث تمثلت هذه النظرة برؤية فلسفية محيطة بما حدث للأمة خلال القرن العشرين، غير منقطعة الجذور عما سبقها، وعما حولها.. حيث أكد البرنامج السياسى للحزب على ضرورة إدارة هذه العلاقات والسياسات على أساس من المصلحة والعقيدة، والانتماء، ومن محورية فلسطين فى كل التحركات الخارجية.

إن حزبنا فى نظرته للعلاقات الخارجية، ينطلق من رؤية فلسفية شاملة، ترى أن القرن العشرين قد شهد العديد من الأحداث المدوية، التى أحدثت تغييرات هائلة على الخارطة الكونية، فيه اندلعت حربان عالميتان، وانفجرت ثورتان كبيرتان فى روسيا والصين، وانهارات ست امبراطوريات هى (العثمانية - الألمانية - الإيطالية - اليابانية - النمساوية - المجرية) وأخيرًا السوفيتية بانهيار الاتحاد السوفيتى، وحدث تراجع هائل لقوتين من أهم القوى الاستعمارية العالمية، الاستعمار البريطانى والاستعمار الفرنسى.

وفى ظل التغيرات التى طرأت على النظام الدولى، ومع الإحساس بأن البشرية تمر بمخاض عسر نحو الدخول فى قرن جديد، وفى عالم جديد يتشكل اليوم، تتزاحم الأسئلة

حول موقع الأمة العربية والإسلامية ومستقبلها على خارطة النظام العالمى، وحول قضاياها المصيرية وتفاعلاتها مع العالم.. لكن السؤال عن فلسطين ومصيرها يظل، ولاعتبارات كثيرة، السؤال المركزى الذى تصطحبه الأمة معها، وهى تدخل القرن الحادى والعشرين، ولعل التطورات الراهنة المتعلقة بهذه القضية، تدفع باتجاه الصيغة الأكثر مرارة للسؤال (هل أصبحت فلسطين أندلسًا ثانية؟).. وبهذه الرؤية الفلسفية والتى تجعل من فلسطين نقطة المركز أتت النظرة الجذرية للسياسة الخارجية وللعلاقات الدولية فى الخطاب السياسى لحزب الشريعة، وهى تتكامل مع النظرة للقضايا الداخلية فى تركيبة واحدة متكاملة تجعلها متميزة عما سواها من أطروحات أخرى.

مركزية فلسطين:

لقد بلور حزب الشريعة فى خطابه السياسى، وفى مجال النظرة إلى قضية فلسطين رؤية متكاملة، تعكس الإيمان العميق بهذه القضية.. فعلى الرغم من أن القوى والأحزاب المصرية، الإسلامية منها وغير الإسلامية، قد وضعت قضية فلسطين على رأس أولوياتها السياسية، إلا أنها لم توفها، - سواء فكريًا أو حركيًا - حقها الكامل من التناول أو المساندة، وبخاصة خلال العقدين السابقين (منذ اغتيال السادات عام ١٩٨١) إذ انصرفت أولويات عملها وفكرها إلى قضايا داخلية بالأساس، حيث جعلتها فى موقع رد الفعل المحصور فى دوائر ضيقة، من الحركة والفكر والأولويات، وفى موقع المستنزف دائمًا. لكن جاء حزب الشريعة ليضع الصراع مع الكيان الصهيونى فى فلسطين، على سلم أولوياته، وليجعل من جهاد (المقاومة الإسلامية فى لبنان بقيادة حزب الله) وفى فلسطين (بقيادة الجهاد الإسلامى وحماس) نموذجًا يحتذى به، حيث أكد مؤسسوه أن حزب الشريعة بمثابة (العمق الاستراتيجى) للحركة الفلسطينية الجهادية، تناصرهم بكل ما تملك فى مواجهة المؤامرات التى تحاك ضدهم).

ولقد تأكد هذا الفهم الجديد، لأهمية ومركزية قضية فلسطين، فى برنامج الحزب، الذى أفرد له قرابة ثلث عدد صفحاته الحديث عن سبل المواجهة عبر الساحة المصرية، لعمليات الاختراق الصهيونى، تحت مسمى التطبيع، انطلاقًا من كون الصراع مع إسرائيل، صراعًا مصيريًا، وحضاريًا، وأنه حين يترجم فى بعض الساحات العربية ومنها مصر، والتى لنظامها علاقات رسمية مع الكيان الصهيونى، يعتبر مواجهة مع منتجات هذه العلاقة، وآثارها السلبية والتى سميت بسياسات التطبيع، ولأنه حزب سياسى علنى وليس جماعة مسلحة سرية، فلقد كان على برنامجه أن يوائم بين إيمانه بالجهاد المسلح لتحرير فلسطين (من خلال دعم المجاهدين هناك بكافة السبل المتاحة والمشروعة)، وبين ضرورة أن تكون أساليب مواجهته لهذا الخطر الصهيونى (التطبيع) عبر وسائل (نضال سياسى)، علنى ومشروع، وغير مؤثم قانونيًا،

وفقًا لترسانة القوانين المكبلة للحريات بكافة، وفى مقدمتها الفعل الجهادى المسلح.

وفى هذا الإطار قدم البرنامج السياسى لحزب الشريعة تصورات تفصيلية ودقيقة عن سبل المواجهة للتطبيع وللعلاقات السياسية الاقتصادية مع الكيان الصهيونى وأعوانه، حيث تضمن البرنامج ٣٢ بندًا فى كيفية مواجهة التطبيع، ويأتى فى مقدمتها:

● التوقيع على ميثاق شرف للصحفيين والكتاب والباحثين المصريين والعرب، يكون بمثابة وثيقة ملزمة وأطروحة عملية ضد علميات الاختراق والتطبيع من أجل بلورة موقف ثقافى وأكاديمى موحد ضد ظاهرة التطبيع وأطروحة الشرق أوسطية.

● تكوين جبهة شعبية مصرية موحدة من كافة القوى والتيارات والاتجاهات الرافضة لمشروعات التسوية والتطبيع والتفاوض ويكون لها هيكل وجهاز إدارى وتنظيمى قادر على تنسيق الجهود ضد التحركات الإسرائيلية وتوجهات النظم العربية فى هذا المجال.

● مواجهة الاختراق الإسرائيلى لمراكز الدراسات والبحوث المصرية والعربية، وتأمين قواعد البيانات والمعلومات الخاصة بتلك المراكز، باعتبارها مصلحة قومية عليا.

● عدم السماح للباحثين والأكاديميين (الإسرائيليين) أو الغربيين المتعاونين مع إسرائيل بالاطلاع على أية معلومات أو بيانات أو إحصاءات مصرية أو عربية ذات صلة بالاستراتيجية أو الأمن القومى، أو التخطيط السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وكذلك العمل على إنهاء التجسس الأكاديمى، وعملية تسريب المعلومات إلى مراكز البحوث (الإسرائيلية).

● تشجيع دراسة التراث الفلسطينى العربى والإسلامى، وإحياء الهوية العربية الإسلامية للقدس، والتأكيد عليها وتشجيع البحث الأكاديمى فى هذا المجال، فى مواجهة مشروعات التهويد الجارية وعمليات تزييف التاريخ، التى تمارسها إسرائيل.

● التأكيد على تنسيق الجهود العربية فى مجال دعم ومساندة الشعب الفلسطينى، لمساعدته على بناء قاعدته الاقتصادية المستقلة عن الاقتصاد (الإسرائيلى)، وتشغيل العمالة الفلسطينية فى مشروعات عربية، وكذلك فك الارتباط بين الاقتصادين الفلسطينى والإسرائيلى وتشجيع التبادل الاقتصادى الفلسطينى - العربى إلى أبعد مدى ممكن.

● مقاطعة المنتجات والمصنوعات الإسرائيلية فى كل الأسواق المصرية والعربية، مواجهة تدفقها إلى هذه الأسواق التى تهدف إلى تحقيق التطبيع الاقتصادى، وكذلك تشجيع زيادة التبادل التجارى والتنسيق والتعاون العربى، ودعم السوق العربية والإسلامية المشتركة فى مواجهة السوق الشرق أوسطية التى يتم الترويج لها.

● تشجيع البحث الاقتصادى المصرى العربى المستقل، دون الاستعانة بالخبرات أو مراكز الدراسات والبحوث (الإسرائيلية) أو الغربية، والعمل على المساعدة على تقديم أطروحات

مستقلة للتنمية الشاملة، تستند إلى الهوية الثقافية والحضارية - العربية الإسلامية - كمنطق لهذه التنمية ولتحقيق التكامل الاقتصادى فى العالمين العربى والإسلامى.

● دعم وتشجيع الدراسات الاستراتيجية والعسكرية المتخصصة فى الصراع العربى - الإسرائيلى، وكذلك دراسات الأمن القومى والإقليمى، وزيادة الاهتمام برصد ومتابعة التحركات والاستراتيجيات (الإسرائيلية) فى المنطقة، ودراسة ومتابعة التسلح الإسرائيلى وخاصة الترسانة النووية (الإسرائيلية) وأسلحة الدمار الشامل، ودراسة كيفية التعامل معها من منطلق المواجهة والردع.

● مواجهة التدفق السياحى (الإسرائيلى) إلى بعض البلاد العربية، وبخاصة مصر، ورصد ومتابعة النشاط التخريبى الإسرائيلى فى هذا المجال (وبخاصة تجارة المخدرات والعملات الأجنبية المزيفة)، واتخاذ الاحتياطات الأمنية والصحية ضد السياحة الإسرائيلية، وتكوين جبهة شعبية واسعة ضدها.

● مواجهة العروض (الإسرائيلية) للنشر الثقافى المشترك، والتبادل الثقافى والإعلامى مع المثقفين العرب والمصريين، مواجهة مخططات التطبيع فى هذا الصدد، وكشف أهدافها للرأى العام، التى تهدف بالأساس إلى الترويج للهوية الشرق أوسطية، وإدماج إسرائيل فى المنطقة، وما يسمى بكسر الحاجز النفسى بين العرب والمسلمين وبين الكيان الصهيونى.

● التصدى لمحاولات إسرائيل للمضى فى إجراءات التطبيع الرياضى بين الفرق والأندية العربية و(الإسرائيلية)، وتقديم عروض للاعبين المصريين للعب فى إسرائيل، ومحاولة كسب الرأى العام المصرى والعربى تجاه إسرائيل عن طريق هذا النوع من التطبيع.

● ضرورة وضع أولوية لدور الفتوى الإسلامية فى مجال تحريم التطبيع والتعامل مع العدو الصهيونى فى موضع الأولوية والاحترام الواجب.

بعد هذا العرض والقراءة الموجزة للبرنامج السياسى لحزب الشريعة وأدبيات ورؤى مؤسسيه وفعاليتهم السياسية والفكرية، فإننا نجد أنفسنا أمام إنجاز سياسى جديد بكل المقاييس، حيث إنه وضع أولوياته ورتبها ترتيبًا منطقيًا، فكانت فى مقدمة أولوياته قتال العدو القريب (الكيان الصهيونى، الذى يتهددنا جميعًا) بدلا من العدو البعيد (نظام الحكم والقائمين عليه)، وهو لذلك حظى بدعم وتأييد ومباركة كل ممن اطلع على هذا الفكر والرؤية السياسية المتجددة، وحتى ولو لم يتمكن من الحصول على ترخيص رسمى بالعمل السياسى العلنى، يكفيه ما حصل عليه من هذا الثناء والترحيب من غالبية الشعب المصرى والرموز العربية الثقافية والإسلامية فى بداية ظهوره.. لكن سياسات بعض مؤسسيه وداعميه بعد ذلك، وأدخلوهم فى مشاحنات لا طائل لها من ورائها أدت لفقد الكثير من قوته الكبيرة التى بدأ بها!!

الفصل الرابع

الوسط.. ملامح الاعتدال والحصار

المشروع السياسى لـ «حزب الوسط»:

لقد قدم مؤسسو «الوسط، والوسط المصرى، والوسط الجديد» عشرات الأدبيات، والتى كان من أبرزها برنامجه الفكرى والسياسى الموسع، فضلا عن المساهمات الفكرية المتطورة لبعض المفكرين المصريين أمثال د. محمد سليم العوا «المحامى» الذى كان يتولى قضية الحزب أمام القضاء منذ عام ١٩٩٦، ود. محمد عمارة وفهمى هويدى وطارق البشرى ود. عبدالوهاب المسيرى الذى قدم للمشروع الثالث «الوسط الجديد». وغيرهم ضمن من تأثر وأثر فى حزب الوسط الجديد..

ومن خلال تلك الأدبيات والبرنامج السياسى لحزب الوسط، يمكننا أن نخرج برؤية شاملة تجيب على السؤال المركزى: كيف يفكر أصحاب هذا المشروع السياسى الجديد؟ وما هى معالم رؤيته؟ وهل تشكل هذه الرؤية انقطاعًا كاملا عن رؤية جماعة الإخوان المسلمين، التى خرج أغلب قادة الحزب من خلالها؟ وهل يصبح تأسيس حزب الوسط هو النهاية الفعلية لفكر ودور جماعة الإخوان فى مصر؟!

إن القراءة الدقيقة للمشروع السياسى لحزب الوسط وأدبيات مؤسسيه تكشف لنا جليًا الأفكار والمبادئ الأساسية لهذا المشروع الإسلامى السياسى.. حيث نجد أن ثمة خمسة مبادئ أساسية تشكل المرجعية العامة لهذا الحزب، وهى تنطلق «من إيمان راسخ بتميز الحضارة الإسلامية وصلاحيتها للعصر، رغم ما مرت به من عصور خمول واضمحلال، وهو ينطلق من ضرورة السعى للوصول إلى اتفاق وطنى، يجيب على الأسئلة المشروعة لدى القوى الوطنية، التى أساءت الظن يومًا بدوافع حركة الإحياء الإسلامى، وضرورة التوفيق بين جهود التطوير وجهود الإحياء».

ومن خلال هذه المنطلقات، جاءت المبادئ الخمسة الرئيسية للمشروع السياسى:

أولا: إن المرجعية الإسلامية العربية «الحضارية» للأمة، هى الإطار والمستند والملاذ.

ثانيًا: إن الهوية المصرية لها تميزها المستمد من جذورها، ومن أصالتها التاريخية والفكرية والمعرفية، ومن أنها جزء من الأمة العربية ومن الأمة الإسلامية، ولا تعارض بين دوائر الانتماء، بل تكامل.

ثالثًا: إن الهوية الجامعة للأمة تعبر عن كل فئات الأمة وجماعاتها.

رابعًـــا: ضرورة إعادة إحياء دور الأمة (كل فرد أو جماعة فيها) فى أطر وأشكال جديدة ونماذج مبتكرة، بعد أن أصابها الوهن.

خامسًا: إن الأشكال الاجتماعية الصالحة الموروثة، والقيم الاجتماعية الراسخة فى النفوس، التى نحيت جانبًا لصالح أنماط مستوردة من العمل الاجتماعى والأنماط الغربية للحياة مطلوب إعادتها بناءً على أسس جديدة، لتؤدى دورها فى النهضة الاجتماعية الشاملة.

بعد هذا التناول للمنطلقات والكليات التى تشكل المرجعية العامة لمشروع حزب الوسط، سوف نتناول رؤى الحزب حول قضايا المجتمع المصرى الداخلية والخارجية المختلفة، كما جاء فى البرنامج السياسى على النحو التالى:

موقف الحزب من الشريعة الإسلامية والتعددية الدينية:-

أ- فى الشريعة الإسلامية:

«تؤكد أدبيات وبرنامج الحزب أنه يسعى إلى تطبيق «المادة الثانية» من الدستور المصرى، التى تنص على أن المرجعية العامة للدولة هى الإسلام، وأن مبادئ الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع».

«ويرى الحزب وفق ذلك أن مبادئ الشريعة الإسلامية، هى قواعد ومقاصد، تلبى الاجتهادات الفقهية المعبرة عن ظروف الأمة فى الزمان والمكان وحاجات تطبيقها على الوقائع الجزئية، أو صياغتها القانونية فى صورة القواعد العامة المجردة».

«ويرى الحزب أن ذلك يجب أن يتم من خلال التوافق العام، الذى تأيد بقبول العمل السياسى فى ظل الدستور، الذى ارتضته الأمة، حاكمًا لحياتها السياسية.. والتوافق العام يتحقق من خلال التفاعل بين العلماء والمفكرين، وغيرهما من القيادات المؤثرة فى المجتمع، وبين جمهور الأمة، حتى نصل للصياغات التى تحوز على موافقة ممثلى الأمة، ونحن هنا لا نتحدث عن موقف حزب يفوز بالأغلبية، بل نتحدث عن التوافق العام والتقبل الغالب للجماعة السياسية، من خلال وكلائها، لأن الصياغات الأساسية للقانون المستمد من دستور الأمة، يجب أن يعبر عن القاسم المشترك العام لمختلف الفصائل والفرق والجماعات، دون أن تنتج فقط عن فكر الأغلبية السياسية.. وفى الشريعة الإسلامية أحكام جزئية تفصيلية تضمنتها النصوص، وهى واجبة التطبيق بالنسبة للمسلم، أما بالنسبة لغير المسلم، فالقاعدة الإسلامية أن يُتركوا وما يدينون، ولذلك فإن كل ما يتعارض مع عقيدة المسلم، لا يطبق عليه، بل تطبق فيه شريعته مثل: الزواج والطلاق لدى الأقباط المصريين، أما ما لا يتعارض مع العقيدة، فهو يطبق على المسلم وغير المسلم، سواء بسواء، فالجانب الدينى للاجتهاد، يتوقف عند تحديد مساحة

«المسموح» وهى المساحة المستمدة من الأصول، أما الحركة داخل المسموح أى «الحلال»، فهى مساحة للاجتهاد القانونى البشرى، وعملية الاختيار للتشريع البشرى «أو الوضعى»، التى تسع الجميع.

ب - فى التعددية الدينية:

«يرى حزب الوسط أن إسلامنا ومرجعيتنا الإسلامية يؤكدان على الاعتراف الحقيقى والكامل بالتعددية الدينية، وأن ذلك هو أهم ما يميز الشريعة الإسلامية - فى هذا الخصوص - عن كل الشرائع التى عرفها العالم، ويرى قادة الحزب أن المرجعية الإسلامية، ليست مرجعية دينية حسب الفهم الغربى، ولكنها مرجعية دينية وحضارية معًا، والجانب الدينى منها يخص من يؤمن بالإسلام دينًا، والجانب الحضارى منها يخص من ينتمى للحضارة الإسلامية، مسلمًا كان أم غير مسلم».. هى إذن مرجعية حضارية عامة وفقًا لرؤيتهم، أى إطار حضارى جامع، يرتبط بالنسبة للمسلم بعقيدته الإسلامية، ويرتبط بالنسبة للمسيحى بعقيدته المسيحية، لأن المسلم والمسيحى اتفقا عبر القرون على عقيدة حضارية واحدة، إن جاز التعبير، ونعنى بها قيم النظام الحضارى والاجتماعى الواحد، الذى عاشا فى ظله جميعًا، بعد أن أقاماه بجهدهما معًا..

«وحزب الوسط، يؤكد فى سياق مبادئه الأساسية بعد «التعددية» على أن الأمة هى مصدر السلطات، ولأنها كذلك، فهى لا تنتخب ممثليها، بل تختار وكلاءها، والاختيار يعنى أن الناس تختار من بينها من تريد، وتختار طبقًا لمعرفتها به وبأدواره السابقة، وليس طبقًا للدعاية والوعود الانتخابية».

فى العمل الأهلى وقضاياه الأساسية:

«يؤكد حزب الوسط المصرى على أهمية العمل الأهلى «مؤسسات المجتمع المدنى»، حيث يرى أن أبرز ما يجب أن نهتم به فى هذا السياق هو المؤسسات الدينية - الأوقاف والأسر والنقابات والروابط والنوادى وغيرها، وأن إطلاق يد هذه المؤسسات واستقلالها فى العمل بعيدًا عن الدولة - بمعنى القيود والبيروقراطية - يؤتى ثمارًا أكبر على صعيد التقدم الاجتماعى للبلاد.. وفى تفصيل فلسفة الحزب تجاه مؤسسات وقضايا العمل الأهلى نرصد رؤيته التالية:

أ - ضرورة استقلال المؤسسات الدينية، حيث تؤكد أدبيات الحزب على أنه ينظر بقلق شديد إلى المحاولات المستمرة من قبل الدولة وأجهزتها المختلفة لإلحاق الدين برموزه وقيمه ومؤسساته وشخصياته بها، «ويرى الحزب ضرورة تحرير الدين» من كل سلطان، عن طريق

تحقيق الاستقلال المالى والإدارى لمؤسساته المختلفة، والاستقلال المالى سبيله، إعادة الوقف للمؤسسات الدينية كافة وعلى رأسها الأزهر الشريف، والكنيسة القبطية، والاستقلال الإدارى يتحقق بانتخاب شيخ الأزهر من جماعة كبار العلماء، التى يجب أن تعود مؤسسة مستقلة، تشرف على الأزهر والدعوة الإسلامية والتعليم الدينى الإسلامى، ويبقى مجمع البحوث بوضعه الحالى، مؤسسة للشورى الفقهية، والاجتهاد الجماعى، ويضم على عضويته بحكم القانون أعضاء جماعة كبار العلماء، الذين يجب أن يكون تعيينهم بناءً على انتخاب علماء الأزهر العاملين على درجة علمية تخصصية، ومن بين هؤلاء الأعضاء فى جماعة كبار العلماء، ينتخب شيخ الأزهر، ويختار الشيخ وكيلا له من بينهم أيضًا، وبذلك يتحقق الاستقلال الحقيقى للمؤسسة الدينية الإسلامية، وهو الاستقلال الذى يضمن نهضة دينية دائمة وصدقًا فى الرأى والفتوى، لا يميل بهما أو بأيهما، الرغبة فى إرضاء ذى سلطان، أو الخوف من حيفه. وبذلك يكون للمؤسسة الدينية الإسلامية مثل ما للمؤسسات الدينية المسيحية فى معرض الاستقلال فى التكوين، وفى اتخاذ القرار، مما يجعلها محل الاحترام الكامل محليًا وعالميًا.

ب- كما يؤكد الحزب فى رؤيته للمرأة والأسرة «على أن الأسرة هى خلية المجتمع الأولى والأساسية، التى إذا صلحت، صلح سائر الجسد الاجتماعى كله، فهى مستودع قيم الأمة وخبراتها وتجاربها، وترتبط رؤية الحزب للأسرة برؤيته للفارق بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، حيث اعتمدت الأخيرة على الفرد، فغذت فيه نزعة الواحدية الفردية، وترتب على ذلك سهولة تفكك العلاقة الزوجية، ثم الأسرية عمومًا، لتنعدم الرقابة التراحمية - المنوطة بالأسرة - على الأجيال الناشئة، فسقط الشباب فريسة الإدمان والأمراض المدمرة، وأخطرها الإيدز، وهو ما يبرز الوجه القبيح لحضارة الغرب.

«وينظر الحزب إلى المرأة عبر مؤسسة الأسرة، فالمرأة بالنسبة للرجل، هى الأم صاحبة الحقوق على الرجل، وهى الابنة، وهى الأخت محل الرعاية والتكريم، كما أنها هى الزوجة محل المودة والرحمة، والنساء شقائق الرجال، وهى نصف المجتمع ونصف الأمة، ومن ثم فلا وجه للصراع بين الرجل والمرأة، كما أنها لا تقل مسئوليتها عن مسئولية الرجل ولذا فإن الحزب يرى أن النظرة المختلفة للمرأة، باعتبارها متاعًا للرجل أو باعتبارها مخلوقًا دونه فى القيمة والقدرة والمنزلة الاجتماعية، هى نظرة سطحية وواجبة التغيير فورًا، وبجميع الوسائل المؤدية إلى ذلك».. وإذا كان الحزب يؤكد على النظر إلى وضع المرأة فى المجتمع عبر مؤسسة الأسرة، فإن رعاية الأسرة هى أولى المهمات الأساسية للمرأة، لأن أحدًا غيرها لا يستطيع أن يقوم مقامها فيها، ويضع الحزب لتحقيق هذه الرؤية تفاصيل وبرامج ومقترحات عديدة.

وفى تشخيص حالة الأزمة الحضارية الراهنة فى مصر:-

«تؤكد أدبيات الحزب وبرنامجه السياسى أن مصر تمر الآن بفترة انتقالية بكل معانى كلمة انتقالية فى جميع المجالات، وعلى كل المستويات، وهى فترة انتقالية «كما يقول البرنامج» لأنها تشهد تحولات كبرى فى المجال السياسى والاقتصادى، كما فى المجال الاجتماعى والثقافى.. إلخ، وعلى المستوى المحلى كما على المستوى الاقليمى والدولى المحيط بمصر، وفى جانب الحركات القوية السياسية والاجتماعية، كما فى جانب الدولة المصرية والواقع المحيط بها».

«ويرى الحزب أن أبرز مظاهر هذه الأزمة الحضارية الشاملة التى يعانى منها الواقع المصرى هى: تصدع منظومة القيم فى المجتمع - انتشار العنف الهيكلى فى المجتمع المصرى «مشكلة الفساد». أما عن رؤية الحزب لانهيار أسس العدالة الاجتماعية فى مصر، فيضع لها تصورًا مهمًا، حيث يقول: إن العدالة الاجتماعية فى تصور حزبنا تقوم على دعامتين:

الأولى: ألا يكون المال دولة بين الأغنياء فقط، وهذا يستدعى تشجيع دخول الأفراد إلى العملية الإنتاجية وتملك أصولها، وتوسيع قاعدة المشاركين فى الشركات المختلفة بأنواعها.

الثانية: قيام الأمة، أفرادًا وجماعات ومؤسسات بواجبها فى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص دور الدولة - فى هذا السياق - إلى مجرد سد الحاجات التى تنشأ عن عجز الأمة عن القيام بواجبها كاملا «بناء عليه فإن الحزب يرفض ابتداء الربط بين الحاجات العامة وبين الإنتاج العام، أى دخول الدولة فى العمليات الإنتاجية من باب الرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودى الدخل، فهذا ما يفسد النشاط الاقتصادى ككل، ويرى ضرورة الفصل بين الرعاية الاجتماعية والعملية الإنتاجية».

ويرى الحزب أن هاتين القاعدتين تستدعيان الإجراءات التالية:

أ - أن تقوم مؤسسات أهلية على تحصيل الزكاة والصدقات من المسلمين، وتحصيل الصدقات الطوعية من المسيحيين، على أن تتوالى إنفاقها فى مصارفها المختلفة، وأول مصارفها، هو تحويل الناس إلى منتجين، أى المساهمة فى العملية التنموية.

ب - فصل موازنة الرعاية الاجتماعية عن الموازنة العامة للدولة، وهذا يستدعى أن تستقل مؤسسة أو مؤسسات بالتأمينات والضمان الاجتماعى، حيث يقوم الأفراد باختيار المؤسسة التى يودون الاشتراك بها، على أن يكون هذا الاشتراك إجباريًا على جميع المواطنين.

جـ - تشجيع الجهود الأهلية التى تبذل الآن فى مجال الرعاية الاجتماعية.

د - إصلاح نظام الوقف، يساهم بدوره فى إعادة توزيع الثروة، بالاضافة إلى تحقيق أسس العدالة الاجتماعية.

فى العلاقات الدولية وحدود الأمن القومى:

«تنطلق رؤية حزب الوسط فى العلاقات الدولية وحدود الأمن القومى من اعتقاد مؤسسيه الراسخ بإمكان المساهمة فى التأثير فى الوضع الدولى الجديد، وفى تشكيل ما قد يتمخض عنه من نظام دولى»، ذلك أن «أمتنا آخذة فى تطوير مبدأ الاستجابة الفاعلة وإعمال مبدأ المبادرة المدروسة، بل هى تجتهد أن تنفض عن نفسها غبار الاستسلام للانكماش أو رد الفعل غير المدروس، ووفقًا لنص برنامج الحزب الذى يتميز فهمه برؤية غير تقليدية للوضع الدولى، تتضمن تحديدًا متميزًا لحقيقة الوضع الراهن، تصحبها جملة أسس توجه تعامل الحزب معه، لعل أهمها أن للأمة مشروعًا حضاريًا متميزًا عليها أن تضطلع به، فنحن على يقين من أن لدينا من القيم الإنسانية والحضارية ما يجب علينا أن نطرحه على شعوب العالم، مثل احترام التنوع البشرى، والاهتمام بتعارف الشعوب وتفاعلها على أساس من الاحترام المتبادل، والتكامل الاجتماعى والمساواة وعدم التفرقة العنصرية، وفوق ذلك كله تقديس كرامة الإنسان، وغير ذلك من عناصر تتميز بها أمتنا». ويستطرد مؤسسوه قائلين: «لكننا نشعر بقلق إزاء ما يقدم عليه بعض مفكرى وساسة الغرب من استهداف واستعداء غير مبرر للمشروع الحضارى الإسلامى، وكذا إزاء محاولات هذا البعض إلصاق صفتى التطرف والعنف الأهوج بالأمة الإسلامية قاطبة».

«ونشعر بقلق أشد تجاه المحاولات الدؤوبة من قبل بعض الجهات التى تهدف إلى فرض ثقافة عالمية موحدة وفق النموذج الغربى أو ما يسمى بالعولمة، ولعل مصدر ذلك القلق من ناحية أولى - اصطدامه البين بقانون من أهم قوانين الإنسانية، وهو تنوع أجناس الشعوب وألوانها وألسنتها وعاداتها وطرائق حياتها أيضًا، ومن ناحية ثانية، يرجع قلقنا الحقيقى إلى ما تتضمنه بعض تلك القيم - التى يراد لبذورها أن تلقى فى تربتنا - من تهديد للسلام الاجتماعى، حيث تهتز الضوابط الاجتماعية، فتتزلزل أركان الأسرة، ومن تهديد للسلام النفسى للفرد، حيث يتعرض لضغوط قاسية، خاصة على الصعيد المادى، تنسيه دوره الاجتماعى أو حتى الأسرى، وينتهى إلى التقوقع والسقوط فى دوامته الخاصة، ومن تهديد للسلام الاقتصادى، حيث تشتد حدة التنافس غير المنضبط والقائم على الاحتكار، وعلى إهدار الحقوق الأساسية للفئات محدودة الدخل».

«ويرى الحزب ضرورة مواجهة هذه العولمة، والتركيز على ضرورة احترام خصوصيات الأمم ومناحى تميزها، والعمل على صيانتها، ودرء محاولات تذويبها، بحيث يكون العمل الدولى قائمًا على أساس تعاون الثقافات فى إطار من احترام تنوعها، ورامیًا إلى تبادل الخبرات الإنسانية، لا إلى سيطرة بعض الدول والشعوب على غيرها من الدول أو الشعوب الأخرى».

أما فى الوضع الإقليمى، فإن الحزب له رؤية خاصة فى هذا السياق، تنبع من الأسس الراسخة التى يقوم عليها بنيان الأمة وهى:

أ - إدراك لما تشرف عليه المنطقة من تغييرات هيكلية، تريد أطراف دولية وأخرى إقليمية فرضها على الأمة، ضمن مشروع السلام الإسرائيلى «سلام الردع»، وبما يخدم مصالح تلك الأفراد، وبما يرمى إلى تقطيع أوصال الأمة ونسيجها.

ب - فهم لتوجه إسرائيل فى ظل إدارتها المتطرفة، نحو إيجاد أرضية مشتركة بينها وبين الحكومات العربية، وعلى رأسها السلطة الفلسطينية، مؤداها ضرورة مواجهة الصحوة الإسلامية تحت دعاوى «الإرهاب والتطرف».. فإسرائيل لا تريد للصحوة الإسلامية الصاعدة خارج حدود احتلالها أن تلتئم بالجزء المتامى للمواجهة والجهاد داخل حدود احتلالها، وإسرائيل تريد وتعمل على إقناع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والأنظمة العربية أن دورها فى مواجهة الصحوة الإسلامية، ليس فقط باعثه الدفاع عن النفس، بل باعثه أساسًا صيانة أية عملية تسوية، وضمان استمرارها، وبالتالى ضمان الاستمتاع بثمارها من قبل جميع الأطراف.

وهكذا فإن كانت قضية «محاربة الإرهاب» ومقاومته مثلت من قبل عاملا مساعدًا لخدمة استراتيجية استيعاب إسرائيل فى المنطقة، فإنها تطورت بعد ذلك، بحيث استهدفت لإقامة شبكة علاقات غير متوازنة مع دول المنطقة.

إزاء محاولة فرض السلام الإسرائيلى، وإزاء مختلف المسائل الإقليمية الرئيسية الأخرى «فإن الحزب قد وضع أساسًا للتعامل، ينطلق من ضرورة التصدى للعدو الإسرائيلى، والتأكيد على عروبة القدس وفلسطين وعلى الوحدة العربية والتكامل الاقتصادى، ومقاومة التطبيع مع الكيان الصهيونى».

تلك هى أبرز الركائز الفكرية والسياسية التى تميز أدبيات وبرنامج حزب «الوسط المصرى».

إلا أننا نأخذ عليه عدم التعاطى بالشكل الكافى مع قضية الصراع العربى - الصهيونى وقضية القدس، التى تمثل لب الصراع وأساس الوحدة العربية فى مواجهة هذه الهجمة الغربية، التى تشبه الهجمة الصليبية القديمة على بلاد العروبة والإسلام قاطبة، ولم يستثن أحد من هذه النزوة الغربية ضدنا، لم يضع البرنامج السياسى رؤية معاصرة لكيفية مواجهة هذه الهجمة الغربية وذراعها المتقدم المتمثل فى إسرائيل «مسمار الغرب» واكتفى بذكر عبارات مقاومة التطبيع وتحرير فلسطين والقدس، لكنه لم يضع الأسس والمبادئ لذلك كما فعل حزب الشريعة، الذى يعد له السبق فى هذا المجال.

المرجعية الفكرية لحزب الوسط

من الشخصيات المتعاطفة مع أفكار حزب الوسط، وتمثل مرجعية مهمة لمؤسسيه يأتى فى مقدمتهم د. محمد سليم العوا «المحامى الذى تولى قضية الحزب أمام القضاء منذ عام ١٩٩٦ والمرجع الفكرى الأول بالنسبة لهم»، وفى هذا الحوار القصير مع د. العوا نتناول معه تقييم الحركات الإسلامية السياسية فى مصر والعالم العربى ومستقبلها فى ظل الظروف الراهنة، وهل يساهم ظهور أحزاب إسلامية سياسية فى تنمية الفكر الإسلامى؟ وأسباب العنف والتطرف فى مصر.. هل هى اقتصادية أم حضارية أم ديمقراطية؟، بالإضافة إلى قضايا أخرى مهمة وفيما يلى نصه:

بداية: ما هو تقييمكم لحال الحركات الإسلامية السياسية فى مصر والعالم العربى، وما هو مستقبلها فى ظل الظروف الراهنة؟

- تقييم حال الحركات الإسلامية السياسية فى مصر والعالم العربى، يحتاج إلى موسوعة لتوضيحه كاملا.. لكن على وجه الإجمال نستطيع القول بأن الحركات الإسلامية السياسية نجحت نجاحًا كبيرًا وأخفقت إخفاقًا قريبًا من نجاحها.. نجحت فى بعث فكرة الإسلام الشامل فى نفوس الناس، فلم يعودوا ينظرون إلى الإسلام باعتباره علاقة خاصة بين العبد وربه فقط، وإنما باعتباره دينًا ودنيا ونظامًا متمثلا فى العقيدة والشريعة، هذا هو الجديد الذى جاءت به ونجحت فيه الحركات الإسلامية السياسية نجاحًا عظيمًا، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين فى مصر.

أما الإخفاق الذى منيت به هذه الجماعات، فتمثل فى الهدف الذى تسعى إليه باعتبارها فى وجهها الآخر جماعات نضال سياسى وأحزاب سياسية، وهو المنافسة على مقاعد الحكم، لكنها أخفقت فى ذلك، وهذا الإخفاق ليس سببه عيبًا يرجع إلى هذه الجماعات، وإنما سببه طريقة التطبيق الديمقراطى فى بلادنا، فهى طريقة خاصة، تعتمد على نوع من أنواع التمثيل الذى لا يعبر تعبيرًا صادقًا عن إرادة حرة للناخبين، لأنه حينما كانت إرادة الناخبين حرة كانت الحركات الإسلامية السياسية هى الفائز الأول فى الانتخابات، سواء أكانت انتخابات سياسية مثلما أجرى فى الجزائر، أو انتخابات نقابية مثل التى كانت تجرى فى مصر، أو انتخابات طلابية مثل التى كانت تجرى فى مصر وبلاد أخرى كثيرة من العالم حاليًا. فالإخفاق الذى أصاب الحركات السياسية الإسلامية فيما يتعلق بالوصول إلى مناصب الحكومة وإدارة شئون البلاد، إخفاق لا تعتبر هى مسئولة عنه وحدها، ولكن المسئول عنه فى المقام الأول هو النظام

الديمقراطى المنقوص فى البلاد العربية كلها.

والحركة الإسلامية أيًا كان زمنها ومكانها، تنال من النجاح بقدر ما تتصل أصولها وفروع فكرها بأصول الإسلام، ستجد دوامًا وبقاء الحركات التى تنشأ للمنافسة الحزبية أو لاغتيال الأرض من تحت أقدام حركة أخرى أو للمكاسب المادية، وهى كثيرة الآن فى هذا الزمان، أو تنشأ تحت مظلة نظم حاكمة تريد أن تستقطب الشباب معها بدلا من أن يكونوا فى حركة إسلامية معارضة، هذه الحركة لن تجد رواجًا، ولن تجد نجاحًا. النجاح المنسوب للإسلام أو المتصف بالإسلام يتوقف على الاتصال بالإسلام نفسه: إذا زاد هذا الاتصال زاد هذا النجاح، وإذا قل هذا الاتصال قل هذا النجاح، فمستقبل هذه الحركات يعتمد إلى أكبر حد على مدى صدقها بالتزامها بالإسلام وفى اتصالها بأصوله وفروعه.

ما رأيكم فى الحوار مع الجماعات الإسلامية باعتباركم واحدًا من الذين كان لهم دور قديم فى محاولة المصالحة بين هذه الجماعات ومبادرة صلح فى عهد وزير الداخلية الأسبق عبد الحليم موسى، وهل يمكن عودة هذه التجربة ثانية، وما هى الشروط التى تطلبونها لعودتها؟

- الحقيقة أن المحاولة التى قمنا بها فى عهد عبد الحليم موسى لا يمكن أن تعود الآن، لأن الظروف الموضوعية تغيرت، والشروط التى كانت قائمة وقتها تغيرت، ولكن أنا ممن يقولون بوجوب الحوار مع جميع القوى السياسية والاجتماعية القائمة فى المجتمع، وأقول أيضًا إذا كان هذا الحوار ممكنًا مع الصهاينة الذين هم أعداؤنا دينًا ودنيا، فإنه ممكن مع أبنائنا وبناتنا الذين شطوا فى تفكيرهم واختل توازن عقولهم واختاروا طريقًا خاطئًا للسير فيه. والحوار معهم ممكن ولا شك فى ذلك وأرى وجوب الحوار فى جميع الظروف وفى جميع الأوقات وبالشروط التى تناسب كل ظرف وكل وقت.

وكيف تنظرون إلى قضية العنف السياسى ضد السائحين والمسيحيين؟

- هذا العنف محرم، ولا يجوز أن تمارس العنف ضد سائح دخل بلادنا بأمان ولا ضد مواطن من دين غير دين الإسلام. والعنف الوحيد الجائز هو العنف فى مقاومة المحتل الغاصب، والمثال الباقى له فى أرضنا العربية والإسلامية كلها هو «إسرائيل» فهؤلاء هم الذين يجب أن نمارس العنف ضدهم كل يوم وفى كل لحظة، صباحًا ومساءً ومن كل القادرين عليه. أما داخل بلاد العروبة والإسلام، وداخل أى بلد قائم بذاته مستأثر بحدوده، لا يجوز أن يمارس العنف ضد مواطن فى هذا البلد لأى سبب من الأسباب، والعنف المنتسب إلى الإسلام جريمة نكراء فى نظر الإسلام نفسه، لأنها دماء محرمة والدماء التى تهدر دماء معصومة وسوف يبوء الذين أهدروها بإثم إهدارها، وسيعاقبون عليها فى الآخرة قبل أن يعاقبوا أو مثل ما عوقبوا فى الدنيا وأشد.

العنف والتطرف فى مصر.. أسبابهما اقتصادية أم حضارية أم ديمقراطية؟

- فى الواقع، أن عملى فى مهنة المحاماة قد هيأ لى السبيل لكى ألتقى بالعديد من المتهمين فى قضايا العنف والإرهاب بمصر، كما أننى كنت واحدًا ممن شاركوا بالوساطة التاريخية بين الجماعة الإسلامية والحكومة فى وقت من الأوقات.. ومن خلال ذلك خلصت إلى عدة حقائق مهمة تكشف بدقة أسباب هاتين الظاهرتين وسوف أتناولهما بالتفصيل على النحو التالى:

لا يستقيم الحديث عن التطرف والعنف «إن قلنا تبسيطًا إنهما - عادة - نقطتا بداية ونهاية لطريق واحد»، وإن شئت قلت: إنه لا يكتمل، إلا بفهم الأسباب الدينية، والدوافع العقدية التى تسهم فى نشأته وتجذره وتطوره.

وقد قام بأفضل جهد فى هذا السبيل الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوى فى كتابه «الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف» «قطر - شوال ١٤٠٢»، وقد طبع طبعات عدة، وترجم إلى أكثر من لغة.

وأنا أدعو كل مهتم بالأمر إلى قراءته، بل دراسته، لا سيما أولئك الذين يظنون أنهم قد يواجهون المتطرفين «الغلاة»أو أهل العنف «الإرهابيين» فى حوار أو جدال أو تعامل فكرى من أى نوع، أو حتى فى تعامل أمنى وسياسى ولا بد من التفرقة بين العنف «الإرهاب» المشروع والعنف الممنوع. وهى تفرقة لا تصلح فيها المعايير الفلسفية أو النظرية المحضة. فثمة صور من العنف يصح تصنيفها تحت أسماء البغى والعدوان والظلم والإجرام، وهذه غير مشروعة كلها ومرتكبها جدير بأن يلقى جزاء ما قدمت يداه من عقاب رادع وقصاص عادل، وهناك ألوان من العنف يصح أن نطلق عليها أسماء العدوان، ودفع الظلم، واسترداد الحقوق المغصوبة، للأفراد والشعوب، وتحقيق العدل وإحقاق الحق. ولن تجد كثيرًا من الناس يختلفون حول إباحة العنف فى صوره الأخيرة، وإدانته فى صوره الأولى. لكنك ستجد اختلافًا كبيرًا فى تحديد ما يدخل - عملا وواقعًا - تحت كلا القسمين من حالات اللجوء إلى القوة، واستخدام العنف بحسب اختلاف مواقف الناس من القضايا التى ينتصر لها بواسطته، ويسلك أصحابها من أجلها سبيله.

ولذلك فإن الحديث عن العنف يثير كل المسائل المختلف عليها بين أهل العقائد المتباينة، وأتباع الأفكار والنظريات المتعددة، لأن كل عقيدة أو نظرية أو فكرة لها معاييرها الخاصة فى تعريف ما هو عدل وحق، وإقراره والتشجيع على الفداء فى سبيله. وفى تعريف ما هو ظلم وبغى، وإنكاره وإدانة العاملين من أجله. وللإسلام معاييره فى الأمرين جميعًا. ففى كتابه العزيز أن ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ

الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ [النساء:٧٦] وفى القرآن الكريم - كذلك - أنه ﴿وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الشورى:٤١، ٤٢].

والقرآن الكريم - مصدر الإسلام الأول - يأمر بإعداد القوة «المرهبة»: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾ [الأنفال:٦٠] فالانتصار بعد ظلم، والقتال فى سبيل الله، وإرهاب العدو الظاهر المعروف، والخفى المجهول - لنا - كل أولئك من واجبات الدين التى يوقع إنكارها فى خطر عظيم، ولا يسع أحد أن يلوم فاعلها أو الذى يسعى للاستعداد لها، والأضداد لذلك المذكور، فى الآيات الكريمة تصريحًا أو اقتضاء من ممنوعات الدين التى إذا وقعت وجب دفعها ولو بالقوة والعنف فإنه:

لا يستتيم على ضيم يراد به إلا الأذلان عير الحى والوتد!!

والقرآن يأمر المؤمنين به ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة:١٩٠].

فلا تصح التسوية بين العنف المشروع والعنف الممنوع، وإنما يجب التدقيق فيما يقع فى نطاق كل نوع، ثم الوقوف عند حكم الشرع فيه. ولهذا الأمر أهمية علمية دائمة، فإن أعداء هذه الأمة قد تحدث القرآن الكريم عنهم فقال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة:٢١٧].

وقتال المجاهدين فى فلسطين - اليوم وغدًا - هو قتال مشروع، بل جهاد واجب، والقتال الذى استشهد فيه الآلاف فى أرض البوسنة كان قتالا واجبًا، وكل قتال لنصرة الحق الدينى أو الوطنى فهو كذلك، رضى ذلك من رضيه، وكرهه من كرهه!!

فما حدث وشاهدته خلال المحاكمات التى حضرت فيها تؤكد حقائق مقدمتها.. أن أول الأهداف هى إبعاد هذه العناصر التى تعرضت للمحاكمات أو المتهمين أجمعين عن ممارسة حقوقهم السياسية، المساهمة فى العمل الوطنى، فى أحرج مرحلة تمر بها البلاد، وتقدم عليها، ونحن على أعتاب التطبيع الشامل مع العدو الصهيونى الآثم، فى ظل نظام عالمى، لا يريد لقوله ردًا، ولا يقبل على قراره معترضًا.

وبعد، فهل نستطيع أن نزعم أن السبب فى العنف والتطرف «الغلو والإرهاب» هو تلك الأسباب الأكاديمية التى يحاول إحصاءها وتفصيلها، ونسبة كل شىء إليها، الباحثون الأكاديميون؟!

وهل نستطيع أن نقول: إن العلاج الأمنى هو الحل لمشكلة العنف والتطرف أو الغلو والإرهاب؟

وهل تصلح محاولات الإصلاح الاقتصادى - وحدها - للقضاء على تلك المشكلة، كما يروج بعض الكاتبين والمتكلمين؟

أم أن هناك بعدًا لا ينفك الباحثون يتهربون منه -كل بقدر شجاعته- هو غياب الحرية، وافتقاد الديمقراطية، ومناهضة حقوق الإنسان كافة، والظلم الذى أوشك أن ينال من الجميع، والفساد بصوره جميعًا، الذى يؤرق كل ذى قلب ألقى السمع وهو شهيد؟!

ذلك هو ظنى.. وهذا هو جانب من صورة المشكلة المستعصية، الذى أرجو أن ينال عناية المسئولين.

وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر، ولو شاء لهداكم أجمعين.

أخيرًا هل تعتقد بأن ظهور أحزاب إسلامية يمكن أن يسهم فى تنمية الفكر الإسلامى؟!

- لا، الأحزاب الإسلامية لا تساهم فى تنمية الفكر الإسلامى. الأحزاب الإسلامية تساهم فى تنمية الحركة السياسية، التى تستلهم روح الإسلام.. ونحن إذا كنا نؤيد ظهور أحزاب سياسية إسلامية ولو تعددت إنما نؤيد ذلك فى الواقع، لأن ذلك يؤدى إلى تنشيط العمل السياسى المنتسب إلى الإسلام، وهو تنشيط مطلوب ومرغوب، يجعل وضع الأمة السياسى أفضل من وضعها الحالى. لكن الفكر ليس عمل الأحزاب، وتكليفها به تكليف بغير مستطاع وإخراج للأمر من يد أهله.. الأحزاب لها النشاط السياسى، الذى فيه منافسة على الحكم. فيه محاولة للحصول على أصوات الناخبين، فيه تقديم حلول للمشكلات السياسية والاجتماعية، فليس عملها الفكر، ولا ينبغى أن تخلط الأمور بعضها ببعض.. خلط الأمور بعضها ببعض، يجعل غير المتخصصين يدخلون فى مجالات يفسدون فيها ولا يصلحون.. فأنا لا أرى أن ترتبط الفكرة الحزبية بالحياة السياسية، وإنما الفكرة الحزبية متصلة بالحياة السياسية، وينبغى أن تبقى فى هذا الإطار.

الفصل الخامس

الإصلاح.. فى مفترق طرق!!

البرنامج السياسى لـ حزب الإصلاح:

إن القراءة المتأنية للبرنامج السياسى لحزب الإصلاح «الاجتماعى الإسلامى سابقًا» تكشف لنا بدقة عن منطلقات هذا المشروع الإسلامى الجديد فى معالجاته لقضايا الأمة المختلفة، سواء الداخلية أو الخارجية.. حيث تنطلق الفلسفة الحاكمة لحزب الإصلاح من ثلاث كليات رئيسية - مثل سابقه «الشريعة» - وهى: «الإيمان بالشريعة الإسلامية والسعى لتطبيقها فى المجتمع المصرى - الإيمان بالتعددية داخل النسق الحضارى الإسلامى - وأهمية الدور السياسى للأمة فى إحداث النهضة السياسية والحضارية».

وينقسم برنامج الحزب إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى «المبادئ العامة- قضايا المجتمع المصرى - السياسة الخارجية»، وفى كل قسم بلور الحزب رؤيته، التى تنطلق من معتقداته الإسلامية، والتى اعتمدت على فتاوى وآراء علماء الإسلام فى مصر والعالم الإسلامى، حيث اعتمد فى ذلك على فتاوى الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ يوسف القرضاوى وغيرهما، وأيضًا ما يتفق مع الواقع الاجتماعى والاقتصادى المصرى وأزماته الراهنة. إلا أن ما يؤخذ على البرنامج السياسى لحزب الإصلاح عدم تعاطيه الكافى مع القضية الفلسطينية والصراع العربى - الصهيونى، كما فعل سابقه «الشريعة» الذى وضع ٣٢ بندًا تفصيليًا لمواجهة الكيان الصهيونى والتطبيع معه بكافة صوره وأشكاله على الصعيد المصرى والعربى، حيث ركز البرنامج السياسى لـ «الإصلاح أكثر على النواحى الاجتماعية وحقوق الإنسان، ليتواكب مع اتجاهاته السابقة «الاجتماعى الإسلامى»!!

انطلاقًا من هذه المنطلقات العامة الحاكمة لـ «الإصلاح» جاءت رؤية الحزب فى معالجة قضاياه على النحو التالى:

فى قضايا الإصلاح الدينى:

«يؤكد الحزب على أن الدين هو قوام الشعوب، وقطب حياتها، الذى يحفظ تماسك الأمة وتماسك أجيالها، ويحقق الوازع النفسى الكبير فى الولاء الوطنى، الذى يتجلى فى الملمات والمواجهات التاريخية كما حدث فى حرب العاشر من رمضان، حيث كانت صيحات «الله أكبر»

هى مفتاح النصر المبين، على الجانب الآخر، فإن المحن التى مرّ بها طوال ربع القرن الأخير، كان مردودها إلى الاختيارات المغالية، التى اتجه إليها بعض الشباب خلال مناهضتهم للداعين إلى عدم تطبيق شرع الله، والاتجاه إلى الوضعية والعلمانية، وفى غيبة أو قلة رجال العلم الشرعى الذين تطمئن لهم الجموع وتثق فى علمهم ونزاهتهم.. وقد أدى ذلك إلى المحنة التى عاشتها مصر أخيرًا «وإذ يرى حزبنا أن الاهتمام بالإصلاح الدينى أن يكون فى أولويات هموم الإصلاح الوطنى»، ولذا يقترح الحزب خطوات الإصلاح على النحو التالى:

أولا: ضرورة إعادة النظر فى إعداد الدعاة الذين يتقدمون للإمامة والخطابة وتدريس الناس والإفتاء فى المساجد، ووضع معايير علمية غير مسيسة فى هذا الاختيار.

ثانيًا: إبعاد الجهاز الأمنى، بكل أفرعه عن التأثير فى اختيارات الأئمة والخطباء والدعاة، لأن ذلك من شأنه ترسيخ مبدأ الفوضى الدينية، التى تؤدى إلى نشوء تيارات فكرية دينية مغالية أو مفرطة، وصراعات أمنية بفعل الجهالة وانعدام المصداقية فى الدعاة الرسميين.

ثالثاً: ضرورة منح الدعاة والعلماء وأئمة المساجد الحصانة القانونية الصريحة ضد العزل الوظيفى أو إبعادهم عن المنابر بسبب يتعلق بأداء رسالتهم أو مطالبتهم بتطبيق الشريعة الإسلامية فى مصر.

رابعًا: العمل على وقف «تأميم المساجد» خاصة المساجد الأهلية، فلا يجوز أن تضم وزارة الأوقاف مسجدًا تابعًا لجمعية أهلية إلا بناء على طلب صريح من مجلس إدارة الجمعية.

وفى مجال حقوق الإنسان والحريات العامة:

يستند مشروع الإصلاح والنهضة الذى يتبناه الحزب على إعلاء قيم حقوق الإنسان بمفهومها الواسع من خلال ثوابت الفطرة الإنسانية، وثوابت الشريعة الإلهية، والتأكيد عليها طبقًا للدستور والمواثيق الدولية، وتحريم كل ما هو شأنه أن يمثل اعتداءً على هذه «الحقوق»، وملاحقة كل من يقترف إثم إهدار حقوق الإنسان، جنائيًا وقضائيًا، وفقًا لأحكام الشريعة، ويكون الناس سواء فى ذلك..

لذلك فإن الحزب يؤكد التزامه بالمبادئ والأسس الآتية «عشرون مبدأ»:

أولا: تثقيف كل أفراد المجتمع وإطلاعهم على حقوقهم وواجباتهم، حتى يتاح لهم تقدير تصرفات السلطة العامة، لحماية الفرد من تجاوزات الدولة «الحكومة» من جهة، ولإرساء مطالب الفرد على حجج مقبولة من جهة أخرى (إذ يرى الحزب أن الجهل بحقوق الإنسان أو نسيانها يؤدى إلى المصائب العامة).

ثانيًا: تدريس مبادئ الدستور ضمن مواد الدراسة، فيما يعرف بالتربية الوطنية أو القومية، لتعريف النشء بضماناتهم وحقوقهم الدستورية.

ثالثًا: أن تكفل الدولة - وفقًا لأحكام الشريعة - حرية الاعتقاد الدينى والفكرى، وحرية إبداء الرأى بالقول والكتابة أو غيرهما.

رابعًا: لا التزام برأى الأغلبية فيما يخالف الشريعة الإسلامية، مخالفة قطعية، فلا طاعة فى معصية، ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق.

خامسًا: التأكيد على حرية تأسيس الرابطات والمنظمات والجمعيات السياسية «الأحزاب» والثقافية والعلمية والاجتماعية، ويحظر من كان نشاطه معاديًا لعقيدة المجتمع أو مخالفًا بأى وجه من الوجوه لأحكام الشريعة القطعية وتقاليد المجتمع.

سادسًا: حماية المواطن من تعسف السلطة وتجاوزاتها، ولا يجوز توجيه اتهام له إلا بناء على أدلة قاطعة فى تحقيق قضائى، على تورطه فيما نسب إليه، وأن يؤمن له محاكمة عادلة، تكفل له الضمانات القانونية والدستورية، وألا يحاكم إلا أمام القضاء الطبيعى، وإلغاء جميع أنواع المحاكم الاستثنائية، ومنها العسكرية والطوارئ.

سابعًا: القضاء على أى شكل من أشكال القبض العشوائى أو الحبس إلا بإذن قضائى تقتضيه مصلحة التحقيق أو قاضى التحقيق للدستور والقانون، وإلغاء قرارات الاعتقال لأى سبب، وقصر الحبس على الأماكن المقررة فى لوائح السجون، والعمل على منع ترويع أسر المتهمين وتهديدهم بالاعتقال أو الإهانة، أو إهدار الكرامة أو الآدمية، واعتبار ذلك - فى حال وقوعه - جريمة لا تسقط هى ولا عقوبتها بمضى المدة، وإذا كانت هذه الجرائم قد صدرت عن موظف عام أو بموافقته عنها فهو شريك فى الجريمة، وتسأل عنه الحكومة بالتضامن عن تعويض من وقع عليه شىء من ذلك.

ثامنًا: لا يجوز تعذيب المتهم أو الإساءة إلى كرامته الإنسانية، ويجب تمكينه من الاستعانة بمحام، والاتصال بذويه، ومن يرى الاتصال بهم!

تاسعًا: العمل على إعمال الأصل الإسلامى القائل: «لا يُطَل دم فى الإسلام»، وعلى الحكومة تعويض المستحقين من قتلى لا يُعرف قاتلهم، أو عَجَزَة لا يُعرف من أعجزهم، أو عرف ولم يجد لديه مال يكفل التعويض.

عاشرًا: التأكيد على أنه ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، وأن لغير المسلمين ما للمسلمين، وأن عليهم ما على المسلمين باعتبارهم مواطنين فى وطنهم، مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية وفى حدودها، وأن لأهل الكتاب حرية ممارسة شعائرهم الدينية، وأن لهم الحق فى الاحتكام إلى شرائعهم فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، إلا إذا آثروا أن يتحاكموا إلى الشريعة الإسلامية.

حادى عشر: التزام واحترام مبدأ تداول السلطة بالطريق الديمقراطى عبر الاقتراع العام.

ثانى عشر: لكل فرد الحق فى أن يتقدم للترشيح على منصب رئاسة الدولة، ويتم اختيار

الرئيس من خلال الانتخاب العام المباشر من بين المتنافسين، وأن يتم إنهاء نظام انتخاب الرئيس من أعضاء مجلس الشعب أو بطريق الاستفتاء، لأنه يحرم المواطن من حقه الطبيعى فى الاختيار بين بدائل، وإلغاء حق المدعى الاشتراكى أو سلطات الأمن فى الاعتراض أو استبعاد مرشح، وعدم تدخل أجهزة الأمن نهائيًا فى العملية الانتخابية، وتتم العملية الانتخابية كلها تحت إشراف قضائى كامل.

ثالث عشر: يتم تشكيل الوزارة واختيار رئيس الوزراء من بين أعضاء الحزب الذى يفوز فى الانتخابات العامة بالأغلبية المطلقة، ويحوز أغلبية المقاعد فى المجلسين التشريعيين، ولا يجوز تولى الوزراء ورئيس الوزراء لمناصبهم بالتعيين بالأمر المباشر من رئيس الدولة.

رابع عشر: أن تجرى محاكمة كبار رجال الدولة والوزراء - شأنهم شأن أى مواطن مدنيًا وجنائيًا وسياسيًا - أمام المحاكم العادية، ويعزلون إن صدر فى حقهم حكم جنائى أو سياسى.

خامس عشر: يحق للشعب سحب الثقة من الرئيس أو عزله من خلال استفتاء شعبى عام، إذا صدر منه ما يوجب الخروج عليه شرعًا وقانونًا، ويجرى هذا الاستفتاء بناء على طلب خمسين من أعضاء مجلس الشعب، أو بناء على طلب ثلاثة من الأحزاب الشرعية، أو رئيس المحكمة الدستورية أو مجلس القضاء الأعلى أو ثلاث نقابات مهنية يكون من بينها نقابة المحامين أو نقابة الصحفيين.

سادس عشر: أن يكون من بين اختصاصات المحكمة الدستورية العليا إبطال كل ما يخالف نصًا قطعيًا فى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، باعتبار أن الدستور يقضى بأن الإسلام دين الدولة، والشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع.

سابع عشر: إلغاء حالة الطوارئ، وعدم تطبيق الأمر الجمهورى ١٦٢ لسنة ٥٨ والمسمى خطأ بقانون الطوارئ، باعتباره أمرًا جمهوريًا لم يعرض على مجلس تشريعى لإقراره وإصداره، وانحسر عنه ما كان يمكن أن يكون له من قوة القانون بأثر رجعى.

ثامن عشر: إلغاء قانون الإرهاب وكافة القوانين الاستثنائية، والتى تمثل اعتداءً على الحرية الشخصية والحريات العامة، وتعطل أو توهن الضمانات الدستورية.

تاسع عشر: تأكيد حق المواطن فى التقاضى والالتجاء للقضاء بكافة درجاته، وحقه فى الطعن على كافة الأحكام الصادرة من جميع المحاكم أمام القضاء الأعلى، وعدم تحصين أى حكم أو عمل أو قرار تصدره أجهزة الدولة من الطعن عليه أمام القضاء المختص.

عشرون: إلغاء كافة القيود التى تمنع المواطن من إقامة دعوى الحسبة، باعتبارها تتعلق بحق المواطن العادى فى ممارسة دوره لحماية الدستور أو الحقوق العامة أو الممتلكات العامة، أو التراث الوطنى، أو المقدسات الدينية، أو المصالح الوطنية العليا، مع ضرورة العمل على إزالة

اللبس الذى علق بمفهوم الحسبة عند قطاع من المثقفين، تصوروا أنها مجرد ترويع للمثقفين أو غيرهم فى مجالات نشاطهم أو إبداعهم.

ويرى حزبنا أن تحقيق هذه المبادئ يتطلب توفير المناخ السياسى الملائم، من إفساح أكبر مساحة ممكنة على طريق العمل السياسى لأبناء الشعب وقياداته الفكرية والسياسية والدينية للاشتراك فى العمل العام والإسهام فى صنع القرار، وعودة الإحساس العام بالانتماء وتعميق الشعور لدى المواطنين بمسئولياتهم القومية والوطنية عن قضايا الوطن والمشاركة فى همومه، وفى سبيل ذلك يرى حزبنا:

أ- فتح صفحة جديدة من الحياة السياسية المصرية الأصيلة، وتجاوز سلبيات الماضى والارتفاع فوق جراحه التى أحدثتها، وعمقتها الفرقة والشرذمة والشعور بالأنا وصراعات المصالح الشخصية والطائفية.

ب- عقد وفاق وطنى بين جميع القوى الوطنية الشريفة، وتناسى الخلافات السياسية والطائفية والذاتية، والوقوف معًا جميعًا فى خندق واحد لصد هجمات الاستعمار الجديد الذى نهج أسلوب تفجير الإنسان ذاتيًا، واحتلال الوطن من الداخل، مستهدفًا ديننا ولغتنا وتراثنا وموروثاتنا الأخلاقية والاجتماعية والثقافية وتحطيم حياتنا الاقتصادية، والاستيلاء على أرضنا ومؤسساتنا المالية والتجارية وتجريدنا من هويتنا وتغريبنا عن مصريتنا.

ويرى حزبنا أن المناخ السياسى الذى يحقق ذلك كله يكمن فى القدرة على اتخاذ القرارات الشجاعة بالبحث عن صيغة مصالحة وطنية راسخة تشمل بالأساس كل من وصفوا بأنهم «خصوم الأمس»، وأيضًا الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأى، وإصدار عفو شامل يجمع بين أبناء مصر بكل انتماءاتهم تحت مظلة الاستقرار والوفاق، بما يحقق الاستقرار الضرورى لنهضة المجتمع، وإعادة وجه مصر الحقيقى، وجه الإسلام والحضارة والتاريخ.

كما قدم البرنامج السياسى للحزب رؤية جيدة لكيفية تحقيق الإصلاح الاقتصادى فى الدولة فى كافة المجالات الاقتصادية، خاصة وأن الحزب يرى أننا نعيش فى مجتمع يعيش أكثر من ٣٥٪ من أبنائه تحت خط الفقر، ولا يزال الفقر والعشوائيات والبطالة تمثل عبئًا ثقيلا على اقتصاده.. لذا فهو يرى ضرورة تعزيز المؤسسات الاقتصادية القائمة بإحياء عدد من المفاهيم الإسلامية ذات المضامين التكافلية والتعاونية، على النحو التالى:

أولا: إنشاء مؤسسات «الحضّ» على طعام المسكين، ومؤسسات «الماعون»؛ إذ إن غياب القيام به، هو غياب الدين نفسه، حيث يرى الحزب أن المجتمع الذى يفتقر إلى هذه القوة الحصينة التعاونية سوف ينهار - لا محالة - من داخله.

ثانيًـــا: ضمان المستوى اللائق للمعيشة «حد الكفاية» الواجب توافره لكل مواطن يعيش بالدولة، أيًا كانت ديانته، باعتبار ذلك حق الله الذى يعلو فوق كل الحقوق وذلك فى حـــالات العجز والكبر.

ثالثًـا: للملكية الخاصة حرمة كبرى فى الإسلام، قال رسول الله ﷺ «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه»، فلا يجوز التعرض لها بالمصادرة العامة أو الخاصة، شريطة أن تكتسب بطريقة مشروعة، ويقرها القانون.

«وفى هذا الإطار فإن الحزب يتبنى فكرة إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة فى بناء الاقتصاد الوطنى، وحمايته وتعزيزه على ألا يتحول إلى منكر أو يتعدى حدود المصلحة العامة، فيصير طفيليًا، اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، مع ضرورة الحفاظ على دور الدولة ووظيفتها الرقابية والتنظيمية، وما يتصل بها من سن التشريعات المنظمة لذلك.

«على أن الحزب، يحذر أشد التحذير من خطورة امتداد حركة «الخصخصة» إلى القطاعات الاقتصادية الحيوية فى الدولة مثل: البنوك الوطنية، وهيئة الإسكان، وهيئة السكك الحديدية، وغيرها من القطاعات التى تمس أمن وأمان المواطن المصرى.

رابعًا: التأكيد على حق الزكاة والتزام الضرائب، وعلى أنه يجوز الإنفاق من حصيلتها على الجهاز الإدارى للدولة.

«ويتعهد الحزب بوضع اللوائح والتشريعات اللازمة لتنظيم العلاقة بين الزكاة المفروضة والضرائب المختلفة، بحيث يمنع الازدواج والفوضى».

خامسًا: لا يجوز التعامل بالربا، أخذًا أو عطاءً، وألا يستمر أى تصرف فيه معاملة ربوية.

ســـادسًـــا: تشكيل مجلس أعلى للأجور وجهاز للأسعار، يتولى المسح الميدانى، ومتابعة التغيرات فى الأجور والأسعار، ودراسة نفقة المعيشة وربطها مع مستويات الأجور.

سابعًا: تشجيع الصناعات الحرفية الصغيرة، وتنمية المهارات والطاقات الفردية بها.

ثامنًا: تكثيف البحث المتواصل من أجل الاتفاق على صيغة تحقق للأمة الإسلامية شكلا من أشكال الوحدة أو التكامل، تعزز من قدرتها التفاوضية فى مواجهة التحديات التى تفرضها التكتلات الاقتصادية الكبرى فى العالم الآن.

وفى هذا السياق فإن حزب الإصلاح يرى أنه ليس من المنطق السليم أن يتخلف عالمنا العربى والإسلامى عن كل هذه التحولات، ومن ثم فإن قيام تكتل اقتصادى عربى إسلامى، يكون مقدمة لوحدة سياسية.. ومن هذا المنطلق فإن الحزب يؤكد على ما يلى:

أ- رفض الانسياق وراء المشاريع الاقتصادية التى تهدف إلى تعميق حالة التفكك العربى، بمحاولة إيجاد تفرقة جغرافية، وجغرافية سياسية بين أجزائه، مثل ما يسمى «بمشروع الشرق

الأوسط، وشمال أفريقية» والمشروع الأوروبى المتوسطى.

ب- إحياء السوق العربية المشتركة، من خلال تحويل الاتفاقيات الاقتصادية العربية الثنائية أو متعددة الأطراف، مثل: اتفاقية الوحدة الاقتصادية، واتفاق تيسير وتنمية التبادل التجارى، والاتفاقية الموحدة لرؤوس الأموال فى الدول العربية، إلى اتحاد جمركى.. ويقترح الحزب أنه ليس من الضرورى بلوغ هذه الغاية على وجه السرعة، على نحو يجمع الأمة فى اتحاد واحد، لكن يتم ذلك بالتدريج، ليشمل دول العالم الإسلامى بأسرها فى النهاية.

كما قدم المشروع السياسى للحزب رؤى جيدة لتطوير العمل فى قطاعات الزراعة، وتطوير النظام المصرفى، والثقافة والإعلام والفنون «حرية الصحافة عن طريق تحويل المؤسسات الصحفية إلى شركات مساهمة وإطلاق حرية إصدار الصحف والمجلات» وأيضًا المرأة وقضايا الأسرة، والصحة والتعليم.. وغيرها من القضايا الأخرى التى تتعلق بحياة ومستقبل المواطن المصرى.

وفى دعم العمل الأهلى:

يطالب حزب الإصلاح بضرورة إلغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، الذى كان السبب الرئيسى فى أزمة المجتمع الأهلى، وتعثر النشاط التطوعى، وضعف تنظيماته ومؤسساته المختلفة، بل يطالب أيضًا باتخاذ خطوة أكبر قبل إلغاء هذا القانون أو تتواكب مع إلغائه على الأقل، وتتمثل فى إعادة النظر فى البنية التشريعية لنظام الوقف، بهدف إلغاء القوانين المقيدة لحرية المبادرة بالوقف، تلك التى أدت إلى استيلاء السلطة على الأوقاف الخيرية بشكل كامل منذ عام ١٩٥٢، ويرى الحزب أن النهوض بالعمل التطوعى والأهلى سيظل مرهونًا بالإعلاء من دور «الوقف»، وبإعادة ثقة المجتمع به، فإذا تم الإصلاح وعادت الثقة، أمكن للقطاع الأهلى أن يسترد استقلاليته، من حيث التمويل والإدارة.

«وفى هذا الإطار فإن الحزب يرى أنه رغم تحفظه على القانون الجديد الخاص بالنشاط الأهلى وتنظيمه، واعتقادنا بأن البيروقراطية الثقيلة تعطل انطلاق مؤسسات العمل الأهلى، وتعوق نجاحها فى تحقيق رسالتها الاجتماعية والإنسانية، إلا أن الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية تدفعنا إلى تأييد بعض بنوده، التى تحفظ للدولة سيادتها الوطنية وحقها فى الرقابة على التمويل الأجنبى للمؤسسات غير الحكومية، بل وتمنعه؛ حفاظًا على الأمن القومى وحماية للقيم الثقافية الأصيلة، التى تهددها أنشطة العديد من الجمعيات والمنظمات الممولة من الخارج.. هذه الرقابة، التى يجب وضع حد لمزيد من القيود لمنع التمويل الأجنبى، نرى أنها هى الضمانة الوحيدة لتأسيس مجتمع أهلى، يتمتع بدرجة عالية من الشفافية والمصداقية والاستقلالية، وليس مجرد نشاط نخبوى طفيلى يعمل لصالح المصالح والأهداف الأجنبية فى بلادنا..

وفى السياسة الخارجية والأمن القومى:

ينطلق حزب الإصلاح من تصور أن واقع التجزئة الذى يعيش فيه العالم الإسلامى اليوم، إنما هو واقع مؤقت، ومفروض على الأمة من مخلفات الحقبة الاستعمارية، التى جثمت على صدرها ردحًا من الزمان فى تاريخها المعاصر، وأنشأت هذا الواقع البغيض، لكى تحول بين الأمة وبين أحد أهم مصادر قوتها «الوحدة»، ويقول برنامج الحزب: إذ إننا نعتقد أن ما يتوافر للأمة الإسلامية من أسس الوحدة هو أجلى من أن تخطئه العين، سواء فى التاريخ الواحد أو الانتماء الحضارى الواحد أو نمط التعبد الواحد أو التجانس الثقافى الكبير، بحكم وحدة المرجعية العامة فى المجتمع المتمثلة فى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وإذا كنا ننطلق من الاعتراف بهذا الواقع ونحن نختط خطتنا الشاملة للإصلاح، كأمر واقع، إلا أنه يكون من استراتيجيات حزبنا، العمل على إصلاح هذا الواقع المختل، والعمل على بذل كل جهد فكرى أو سياسى أو اقتصادى يكون من شأنه تقريب الأمة خطوة على طريق الوحدة، وفى هذا السبيل يقترح حزبنا ما يلى:

أولا: تنشيط المؤسسات الدولية التى تعبر عن وحدة الأمة، مثل: جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى، بحيث تكون لها حيوية وفعالية حقيقية فى التعبير عن الوحدة، وينبغى أن تكون هناك من الضمانات ما يجعل قراراتها ملزمة للجميع.

ثانيًا: اتخاذ خطوات عملية من أجل تسييل حركة السياحة والسفر والعمل والتعليم بين الأقطار الإسلامية، وذلك بإلغاء تأشيرات الدخول المسبقة، والتنقل بالهوية الشخصية، مع وضع الضوابط الفنية لحفظ الأمن والنظام والقانون.

ثالثًا: اتخاذ ما يلزم من إجراءات لإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الإسلامية وبعضها البعض، ومنح الأولوية المطلقة لمنتجات هذه الدول على غيرها.

وعلى صعيد آخر يرى حزبنا أن ثمة اتجاها عالميًا نحو إذابة الحواجز التقليدية بين الدول، خاصة فيما يتصل بالمواد الإعلامية والثقافية والمتصلة بصناعة القيم، كما أن اتجاه العالم نحو القطبية الواحدة، جعل من مسألة التدخل فى شؤون الدول الأخرى أمرًا غير منكر ولا مستهجن، بل إن بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية تصدر ما تشاء من قوانين من شأنها معاقبة الدول المختلفة أو التدخل فى شؤونها الداخلية صراحة بحجة حماية الأقليات الدينية أو العرقية أو حتى حماية اللافتات العامة مثل «السلام العالمى»، وكل هذا مما أورث القلق للعديد من الدول، وفيما يخص مصر، فإن الضرورة الملحة تقتضى أن يكون التأسيس لتلاحم وطنى شعبى بين قوى المجتمع وفعالياته، هو الرهان الأساسى الذى ينبغى أن نعمل من أجله، وليس رهان التوازنات السياسية العالمية. إن وحدة نسيج الأمة، وتحقيق الاستقرار

والعدل، وتعزيز ولاء المواطن لوطنه عن طريق تعميق إحساسه بالكرامة والأمن والحرية، واحترام إرادته وخياره السياسى من قبل النظام الحاكم هو أساس العمل الذى ينبغى اتباعه خلال هذه المرحلة.

ولحزب الإصلاح رؤية خاصة فى القضايا المتعلقة بالشؤون الدولية على النحو التالى:

أولا: بالنظر إلى أن معاهدة الصلح مع ما يسمى «إسرائيل» قد جاءت على غير إرادة الأمة، وجاءت أشبه بقرار سياسى، على الرغم من أنها قضية تتعلق بأجيال عديدة سابقة، ضحت بأرواحها وأموالها والكثير من أولويات حياتها، فى سبيل تطهير أرض فلسطين من الدنس الصهيونى، وأيضًا بالنظر إلى أنها تتعلق بأجيال قادمة ستؤثر مثل هذه المعاهدة على مستقبلها وأمنها القومى، وأيضًا بالنظر إلى تنامى مظاهر الرفض الشعبى، من مختلف قوى الأمة للتطبيع مع ذلك الكيان العدوانى الفاشى، فإن هناك ضرورة ملحة إلى عدم الاعتداد بهذه المعاهدة، ووقف كل أشكال التطبيع حتى يحصل الفلسطينيون على كامل حقوقهم المشروعة، ويتمكنوا من إعلان دولتهم المستقلة.

ثانيًا: بالنظر إلى التهديد المتنامى من جانب الكيان الصهيونى المسمى «إسرائيل» للأمن القومى العربى والإسلامى من خلال امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، وتواطؤ بعض الدول العظمى فى التستر على هذا الخطر، وبالنظر إلى الرفض المستمر لقادة «إسرائيل» للتصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فإن حزبنا يدعو إلى انسحاب مصر من هذه المعاهدة، أو تعليق التصديق عليها بتصديق كل القوى الأخرى فى المنطقة بما فيها «إسرائيل».

ثالثًا: ينطلق حزبنا من الإيمان الكامل، بأن كل عدوان حدث على أرض فلسطين هو إلى زوال، وأن المسألة مسألة وقت، ولذلك يدعو حزبنا إلى عدم الاعتراف بأية حدود تفترضها دولة الاحتلال المسماة «إسرائيل»، وينبغى أن يتم تعليق رسم الخرائط الخاصة بالمنطقة، وإذا كان جيلنا يعجز - لاعتبارات واقعية - عن تحقيق التطهير الكامل لتراث فلسطين من الدنس الصهيونى، فإن من واجبنا الأخلاقى والوطنى ألا نفرض على الأجيال القادمة صيغًا ثابتة تعوق جهادهم من أجل التحرير، ومن الواجب أن نعلق الواقع السياسى والاقتصادى والثقافى، مفوضين الأجيال الجديدة القيام بدورها، فى حدود المتاح، وبما يساعد عليه الواقع لتحقيق الأهداف النهائية للجهاد الأكبر فى فلسطين.

رابعًا: يرى حزبنا أنه بالنظر إلى خصوصية الوضع على الساحة الداخلية الفلسطينية، حيث لا توجد حتى الآن «دولة» بالمعنى القانونى والسياسى الكامل، كما أن ملف الجهاد الوطنى الفلسطينى مازال مفتوحًا بفعل وجود الاحتلال الصهيونى على أراضيه، فإن من الحكمة أن يحافظ النظام السياسى المصرى على قنوات اتصال شرعية ومباشرة مع قوى

التحرر الوطنى الفلسطينى الرئيسية والفاعلة على الساحة الفلسطينية، ولذلك يطالب حزبنا بفتح مكاتب تمثيل رسمية للفصائل الوطنية الفلسطينية الرئيسية، وفى مقدمتها حركة المقاومة الفلسطينية حماس، وحركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين، وهما الحركتان اللتان يشهد الواقع الفلسطينى والعربى والدولى بأنهما تمتلكان القاعدة الشعبية الرئيسية فى الشارع الفلسطينى الآن، وينبغى التعامل معهما باعتبارهما حركات تحرر وطنى، وذلك أسوة بما كان معمولا به فى مصر فى فترات سابقة تجاه حركات التحرر الوطنى فى العالم العربى وأفريقيا، وكذلك أسوة بما هو معمول به الآن من قبل بعض الحكومات العربية والإسلامية.